ندوة الدكتور سلمان أبو ستة

"خطة لعودة اللاجئين"

استضاف المعهد المفكر الفلسطينى الكبير سلمان أبو ستة يومى السبت والأحد الموافقين الثانى من مارس والثالث منه عام ٢٠٠٢م، وذلك فى ندوتين فكريتين إحداهما مغلقة والأخرى مفتوحة. وفيما يأتى استعراض أعمال هاتين الندوتين اللتين ألقيت فيهما المحاضرة نفسها مع اختلاف المشاركين فى المناقشة وقضاياها.

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

الندوة المغلقة

الدكتور أحمد يوسف:

يأتي هذا اللقاء في وقت بالغ الأهمية، فلست في حاجة إلى أن أتحدث عما تموج به الساحة الفلسطينية من أحداث، لعل من أبرزها النضال الوطني المشروع من جانب الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه؛ تلك الحقوق التي من أبرزها حق اللاجئين في العودة، والدور الصهيوني المضاد الرامي إلى إفشال تلك الجهود الفلسطينية، وإضاعة تلك الحقوق.

من هنا يبرز الدور الذي يقوم به الدكتور سلمان أبو ستة، والذي كرس نفسه له طويلا؛ ذلك الدور الذي يعد أول جهد عربي فلسطيني متكامل يسعى إلى تقديم وجهة نظر عربية فلسطينية لحل قضية اللاجئين؛ تلك القضية المهمة. والحق أننا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن تمرير مثل هذه الحلول ليس بالأمر الهين، ولكن تبقى مثل هذه الدراسات الشريفة وهذا الإخلاص دائما نقطة البداية السليمة.

الدكتور سلمان أبو ستة:

يسعدني كثيرا حضوري بينكم. إن أول شيء يجب أن نتعلمه نحن قبل أن نعلمه للآخرين هو أن نتناول الأمور بالبحث فيما بيننا، وأن نحاول أن نقنع أنفسنا أولا قبل أن نقنع الآخرين، ومن ثم فإن هذا اللقاء يعد فرصة مهمة لتحقيق ذلك.

نحن نعلم تماما أن قضيتنا عادلة، وأنها في قلب كل عربي، غير أن ذلك غير كاف، فهناك حاجة إلى دعم ذلك ماديا وقانونيا، ولذلك أريد أن أبدأ

معكم من النهاية، وذلك بأن أقول: لماذا نهتم بقضية اللاجئين؟ ولماذا نحن العربَ الحاضرين اليوم نهتم بهذه القضية؟ فهذا ما أريد أن يكون نتيجة الكلام، ولكنني أبدأ به أولا.

من المعلوم أن قضية فلسطين هي قضية شعب طُرِدَ من أرضه، واستبدل به شعب آخر. وتمثل قضية اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧م، ثم تراكم فوقها طبقات جيولوجية مختلفة؛ احتلال الضفة الغربية وغزة، والنازحون، ثم أوسلو...، فكلها تراكمات. وحين نزيل هذه التراكمات يبقى لدينا جوهر النزاع، وهو استبدال شعب بشعب آخر؛ إذ تظل قضية اللاجئين المحرك الأساسي في الشرق الأوسط وقضاياه منذ خمسين عاما.

إن سقوط نظم حكم، وسقوط حكام في جميع البلاد العربية المجاورة لفلسطين (العراق سنة ١٩٥٨م، وحرب سنة ١٩٦٧م) وغيرها، هي أحداث لها دلالة معينة. إذن، فإن محرك الأحداث والقضايا في الشرق الأوسط هو قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي تتمثل في طرد شعب من أرضه وإحلال شعب آخر مكانه (أو قل مجموعة أخرى من الشعوب).

فلو افترضنا أنه تم إسقاط حق العودة لدى ٩٩٪ من الشعب الفلسطيني، وبقي ١٪ هم الذين يصرون على المطالبة بحق العودة، فهذا يعني أن هناك خمسين ألف فلسطيني من جملة المبعدين (وعددهم خمسة ملايين فلسطيني)، وهم موزعون على خمس مناطق (سوريا، ولبنان، والأردن، ومصر، والضفة الغربية، وغزة)، يستطيع عشرة آلاف منهم (أي من كل منطقة من المناطق الخمس)، بالإضافة إلى أنه قد يتعاطف رجل واحد من

سكان الناطق الخمس الأصليين مع رجل من هؤلاء المتحمسين – يستطيعون حمل السلاح، والعمل على إعادة الحق المغتَصَب، أي يصبح لدينا عشرون ألف رجل من كل منطقة من المناطق الخمس. ولا شك في أن هؤلاء قادرون على التأثير في مجريات الأمور، حتى لَيُصبح من الصعب أن نتصور سياسيا (عربيا أو أوربيا) يمكن له أن يتجاهل هذا الحق.

ومن المعلوم لدينا جميعا أن هذه القضية تمثل قضية أمن قومي عربي، بغض النظر عن حقوق اللاجئين؛ فهي تمثل قضية أمن بالنسبة لمصر، كما أنها تمثل قضية أمن بالنسبة للأردن، وهي بالنسبة للأردن تمثل قضية أمن سواء في حالة العودة أو في حالة الإبعاد، والأمر ينطبق أيضا على سوريا ولبنان.

ولكن لماذا نهتم بقضية اللاجئين على هذا النحو؟

في عام ١٩٩٥م اجتمع ٢٥٠ مختصا إسرائيليا في الدفاع والأمن والاقتصاد والديموغرافيا، ووضعوا استراتيجية مستقبلية لإسرائيل عام ٢٠٢٠م؛ أي بعد ربع قرن. في هذه الاستراتيجية نجد منطقة "بئر سبع" وقد أصبحت منطقةً صناعية كبرى، يقطنها ما قوامه مليون شخص، وتمثل هذه المنطقة المدخل الجنوبي لإسرائيل إلى مصر، وذلك عن طريق أربعة محاور:

ـ المحور الأول: هو محور تريد إسرائيل أن تجعله منطقة سياحية تجارية ممتدة من "أسدود" إلى "العريش".

ـ المحور الثاني: يخترق سيناء عبر محورين.

ـ المحور الثالث: وهو قديم معروف، وهـو محـور "أم رشـرش" المعروف بـ "إيلات".

ـ المحور الرابع: ينطلق في اتجاهين؛ إلى الأردن وإلى سوريا، عـن طريق جنوب سوريا.

وهناك تنمية ساحلية واسعة من حيفا إلى بيروت، حيث تريد إسـرائيل أن تجعلها منطقة إسرائيلية مهيمن عليها تحت غطاء السلام.

كما تريد إسرائيل أن تقيم نظـام عبـور، بحيـث تسـمح بخـروج الإسرائيليين للوصول إلى الدول العربية جميعها، وفي الوقـت نفسـه تمنـع دخول العرب إليها (One Way). وقد تم تصميم نقاط العبور هذه على نحـو محدد، بحيث لا يمكن لأحد الدخول إلى إسرائيل من خلالها، حتى ولو كـان دخولهم إليها بهدف الزيارة. ولكنها تسمح لهم بأن يصلوا إلى بغداد أو إلـى دمشق وبيروت، مع تطوير المناطق حول البحـر الميـت، وحـول بحيـرة طبرية. ولهذا، وبغض النظر عن قضية اللاجئين، يجب التفكير في الأمـن الاستراتيجي العربي.

والسؤال الذي يجب طرحه الآن هو: **ما حجم النكبة؟**

يتضح حجم النكبة من خلال الشكل رقم (١)(*)، فالنقاط الحمراء ترمز إلى المدن والقرى التي هُجِّر أهلها، ويبلغ عددها حوالى (٥٣١) قرية ومدينة. فإذا سرت في إسرائيل، لا تسير أكثر من ١٠ كيلومترات أو أقـل إلا وتجـد مكانا لقرية أو مدينة هُجِّر أهلها. أما النقاط الخضراء فهي القـرى التـي لا

(*) استعان الدكتور سلمان أبو ستة بأشكال توضيحية خلال حديثه.

يزال يقيم بها أهلها حتى اليوم. وقد يبدو أن عدد النقاط الخضـــراء كبيـــر؛ وذلك لأنها تمثل العدد الحالي، أما النقاط الحمراء فهي تمثل عددهم فى عـــام ١٩٤٨م، ويبلغ عدد أهل هذه المناطق الآن حوالى خمسة ملايين شخص، ولا تجعلوا أحدا يخدعكم بقوله إن عددهم يبلغ حـــوالى (٣,٨) ملايـــين، فهنـــاك حوالى (١,٣) مليون لاجئ غير مسجلين.

فالذي يقصد باللاجئ المسجل هو من يكون في حاجة ماسة إلى المواد الغذائية والاحتياجات المادية، أما من كان في غير حاجة إلى ذلـــك أو لديـــه تعفف، أو لم يكن موجودا فى وقت التسجيل فهؤلاء حـــوالى (١,٣) مليـــون لاجئ، ويضاف إليهم اللاجئون المسجلون وعددهم حـــوالى (٣,٨) ملايـــين لاجئ، فيصبح جملة عدد اللاجئين خمسة ملايين لاجئ. ومن هؤلاء جميعا – فى أقل تقدير – عشرة آلاف لاجئ يتطلعون إلى العودة.

وتبلغ مساحة إسرائيل حوالى عشرين ألفا وخمسمائة كم^{2}، ليس لليهود – إن جاز أن يكون لهم حق – من هذه الأرض سوى ١٦٨٢ كـــم^{2}؛ أي مـــا يعادل (٨٪) من مساحة إسرائيل اليوم، أو ٦٪ من مســـاحة فلســـطين، أمـــا المساحة المتبقية فهى (١٨,٨٠٠ كم^{2})؛ أي أن ما يعادل (٩٢٪) من مســـاحة إسرائيل اليوم هي أرض فلســـطينية يـــديرها الإســـرائيليون، تتولاهـــا إدارة إسرائيل للأراضي Israel Land Administration ، وتسميها أراضي الدولـــة. إذن فإن (٩٢٪) من هذه الأرض التـــي تســـمى إســـرائيلية اليـــوم يملكهـــا الفلسطينيون اللاجئون.

كيف يمكن أن نتصور حجمَ دولةٍ تُقَامُ على أرض لا تملك – وإن عن طريق الانتداب البريطاني – إلا ٨٪ منها؟

فلسنا نعرف دولة في أوربا أو أية منطقة في العالم أقيمت على أرض تملك منها (٨٪) فقط، أما المساحة المتبقية (٩٢٪) فهى أرض مغتصبة. أما ما يتصل بعدد السكان، فنجد أن الذين أصبحوا لاجئين اليوم يمثلون حوالى (٨٥٪) من عدد سكان تلك الأرض، أما الموجودون فيها اليوم فيمثلون حوالى (١٥٪) فقط.

ما يحدث في فلسطين لا نجد له مثيلا فى التاريخ. فلا يوجد في التاريخ حالة كالحالة التى نراها متمثلة فى الاستعمار الإسرائيلى الغاصب، الذى يتمثل فى وصول أقلية أجنبية إلى شواطئ فلسطين في الظلام وفي مراكب معظمها مراكب مهربة، وقامت هذه الأقلية الأجنبية بإزالة الأغلبية العظمى من المواطنين، وإزالة آثارها العمرانية والثقافية. فما نشاهده هو حالة احتلال واستبدال واضحة جدا. في هذه الخريطة (ويشير الشكل رقم١) نرى اللون الأحمر الذي يعبر عن الفلسطينيين من عام ١٩٢٠م حتى عام ١٩٤٨م، ويلاحظ أن هناك انخفاضا شديدا في عدد الفلسطينيين عام ٤٨، فمن بقي في إسرائيل يمثله هذا الخط أما مجموع الفلسطينيين فيمثله هذا الخط، إذن فالمسافة بين الخطين تعبر عن عدد اللاجئين الذين طردوا. هذا يعني أنه لو بقيت فلسطين فلسطينية لكان هذا الخط الأحمر يعبر عن عدد السكان في الأرض الفلسطينية التي أصبحت إسرائيلية، (فما أتحدث عنه الآن هو قطعة أرض أخذها الإسرائيليون وتسمى دولة إسرائيل، وأستثني منها الضفة الغربية وغزة).

وقد زاد عدد اليهود فى ظل الحرب العالمية الثانية وقبلها بقليل، فبعد أن كان عددهم حوالى (٦٠) ألف يهودى، أصبح عددهم حوالى (٦٠٠) ألف وذلك بفضل إنجلترا، ثم قفز فجأة إلى هذا الرقم.

ومن الواضح أنه لولا طرد هؤلاء اللاجئين لما أمكن دخول هؤلاء المهاجرين الجدد. ألف النظر هنا إلى أن حديثي مقصور على السنوات العشر الأولى للاحتلال الصهيونى؛ من خمسين إلى ستين، فكان بإمكانهم بعد ذلك البناء وزيادة الكثافة السكانية. ولكن في هذه اللحظة بخاصة، لو لم يُطرد الفلسطينيون لما أمكن إحضار (٨٥٠) ألف مهاجر من البلاد العربية. ومن ثم، فإن النكبة هي عملية الإحلال والاستبدال؛ أي عملية التطهير العرقي التى بدأت منذ عام ١٩٤٨م، ولم تنته حتى هذه اللحظة. والدليل على ذلك ما نشاهده هذه الأيام من عمليات التطهير العرقي في مخيمات اللاجئين؛ في جنين وبلاطة. إنها عمليات مستمرة لا تتوقف.

والآن، **كيف يمكننا وصف هذه العمليات بالاستمرارية؟**

يمكننا التأكد من ذلك من خلال مشاهدة هذه الدورة (فى الشكل رقم١)؛ دورة التطهير العرقي، وأفضل أن أسميها "**التهجير العنصري**"، وليس التطهير العرقي. بدأت دورة التهجير العنصري عام ١٩٤٨م، حيث قام اليهود بطرد الفلسطينيين وذبحهم، وإطلاق الرصاص عليهم، وقتل كل من يحاول العودة إلى بلاده، ثم قاموا بوضع عدد من القوانين المزيفة، منها "قانون أملاك الغائبين" لكي يتمكنوا من تبرير السيطرة على الأراضي، ثم القيام بمصادرة الممتلكات أو تدميرها أو نهبها، ومن ثم يكون قد تحقق الهدف: أرض فارغة، بها قليل من الفلسطينيين، ثم جلب المهاجرين بعد

وضع قانون العودة الإسرائيلية لكي يجعلوا هذه العودة ذات سند قانوني. ولكن هذا في الحقيقة خداع قانوني، فهم يسنون قانون الجنسية حيث تعطى الجنسية تلقائيا لكل يهودي ووفقا للقانون، وعلى العكس من ذلك، يكون على الفلسطيني أن يتقدم بطلب، وغير ذلك من الإجراءات شديدة التعقيد.

لقد سنُوا الهيكل القانوني لعملية التطهير العرقي الذي يتيح لهم فرصة جلب المهاجرين اليهود العرب، بداية من عام ١٩٤٨م حتى عام ١٩٦٣م، ثم قاموا بوضع الفلسطينيين المتبقين تحت نظام ظالم، وكأنهم أسرى حرب، وإن لم يسجنوا داخل معسكرات كالتي يوضع فيها الأسرى، فقد تم حبسهم في مناطق محددة لا يمكنهم الخروج منها، ولا يسمح لهم بالخروج بدون الحصول على إذن مسبق، سواء أكان الخروج من قرية إلى أخرى أم من القرية إلى الحقل. ولكنهم بعد ذلك حاولوا إيجاد سبيل آخر لجلب أعداد جديدة من المهاجرين، فقامت إسرائيل باختراع حرب ١٩٦٧م التي أتاحت لهم فرصة جديدة للحصول على أرض جديدة ومهاجرين جدد.

جاء اليهود بمجموعات كبيرة من الأوربيين. والطامة الكبرى أنهم استقبلوا المهاجرين الروس، وذلك بداية من عام ١٩٨٩م حتى عام ٢٠٠٠م. وما يجري اليوم في الضفة الغربية هو استكمال للنكبة، حيث يقوم العدو بجلب مهاجرين جدد ويطلق عليهم لفظ "مستوطنين"، واستولى على أرض جديدة تحت اسم "أرض الدولة".

وتستكمل الدائرة وتستمر في دورانها، ومن ثم فإننا – حينما نتحدث عن اللاجئين – لا نتحدث عن عملية قد تمت وانتهت، ولكنها عملية مستمرة. إذن فنحن نواجه خطرا استراتيجيا.

أين اللاجئون الآن؟

يصل عدد اللاجئين الفلسطينيون الآن إلى نحو خمسة ملايين لاجئ، وهم موزعون على النحو الآتى (كما فى الرسم التوضيحى):

- لاجئون في المخيمات.
- لاجئون ليسوا في المخيمات.
- مواطنون.

ونجد أن ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان في غزة هم من اللاجئين، وأن نحو (٣٥٪) من السكان في الأردن لاجئون، وإذا أضفنا نسبة غير اللاجئين فسيصل مجموعهم إلى حوالى (٥٠٪) من مجموع السكان، وتصل نسبتهم إلى نحو (٣٥٪) فى الضفة، ونحو (١٢٪) في لبنان، ونحو (٣٪) في سوريا. ويتضح من ذلك عدة أمور:

أولا: لا يزال نحو (٨٨٪) من اللاجئين في فلسطين وما حولها، وذلك على مسافة لا تزيد عن (١٠٠) ميل حول حدود فلسطين؛ أي أنهم لم يغادروا البلاد، ولا يزالون متمسكين بها، أما ما النسبة المتبقية (١٢٪) فقط فهم خارجها؛ منهم (٦٪) في الدول العربية غير القريبة، و(٦٪) في البلاد الأجنبية.

ثانيا: أن مسرح الأحداث لا يزال يتأثر بهذا، فلا يستطيع أحد تجاهلهم. ولا ينسى أحد أن هناك لاجئين في إسرائيل يصل عددهم إلى ربع مليون لاجئ، وأن لهم جمعيةً مسجلةً تطالب بحق العودة. والآن نتساءل: من منا يستطيع أن يتجاهل حقهم في العودة؟

دعوني أذكركم بأشياء تعرفونها جيدا. يتضمن قرار (١٩٤) ثلاثة قرارات في آن واحد:

- أن يعود اللاجئون إلى ديارهم.
- لا بد من تقديم العون لهم Welfare (التعليم، والغذاء، والصحة).
- إيجاد آلية لعودتهم توفرها "هيئة التوفيق الدولية" (UNCCP).

فهذه القرارات الثلاثة هي بمثابة الآلية المعتمدة بشأن عودتهم. ولكن عندما حاولوا في طابا البحث عن آلية جديدة لم يكن ما انتهوا إليه مقبولا، والغرض منه إلغاء قرار (١٩٤). ليس مقبولا؛ لأن الآلية موجودة، وهيئة التوفيق الدولية – حتى هذه اللحظة – موجودة في نيويورك، وخاصة أن هذا القرار ليس اختراعا جديدا بل إنه تطبيق للقانون الدولي. ويؤكد ذلك ما قامت به الأمم المتحدة من محاولات لتأكيده، وصلت إلى (١٣٥) مرة. ومن ذا يزعم أن قرار (٢٤٢) يلغي قرار (١٩٤)؟! هذا غير صحيح؛ لأنه حين يذكر قرار (٢٤٢) فإن قرار (١٩٤) يذكر معه، ففي آخر قرار صادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر الماضي ذكر قرار (٢٤٢) وذكر معه قرار (١٩٤). إذن لا توجد علاقة بينهما بحيث يلغي القرارُ (٢٤٢) القرارَ (١٩٤). ثم إن القرار (١٩٤) من الناحية القانونية البحتة هو قرار نابع من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، والأهم من هذا وذاك أنه قرار نابع من حرمة الملكية الخاصة التي لا تنقضي لا بالوقت ولا بالسيادة ولا بالاحتلال.

إن الحلول كافة التي تطرح الآن هي في جوهرها تكريس لعملية التنظيف العرقي، فما يقال عن التوطين يثبت استعدادهم لتوطين الفلسطيني في أي مكان في العالم ما عدا بيته. إذن فالتوطين يعني أو يقصد به استكمال

عملية التطهير العرقي. وعندما يذكر "التعويض" – الذي يقصد به في الحقيقة بيع الوطن – فهو أيضا تكريس لذلك؛ وهو الأمر نفسه حينما يحاولون وضع خيارات أمام الفلسطينيين:

– إما الرجوع إلى فلسطين.

– وإما أن يكونوا في دولة فلسطين.

– وإما أن يكونوا في الأردن، وأوربا، وأمريكا.

وهذه خدعة كبيرة. إن حق العودة هو حق غير قابل للتصرف، ولا مجال فيه لطرح خيارات. إنه حق تملكه وتورثه لأولادك، وتستعمله متى أردت ذلك. فهل من المتصور أن يحرم صاحب الحق من حقه، في الوقت نفسه الذي يحق لغير صاحب الحق أن يمارس ما يقولون إنه الحق اليهودي في الحضور إلى فلسطين، فى أى وقت يشاء.

إذن موضوع الخيارات ليس واردا، والخيارات كافة تهدف إلى أنواع مختلفة من التوطين، ما عدا خيار العودة إلى فلسطين، فهي وسيلة للتزوير والخدعة Camouflage.

وفيما يتعلق بالخيار الأخير الخاص بالعودة فإنهم يشترطون الآتي: لا تتعدى النسبة التي يسمح لها بالعودة ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف لاجئ، وتتم على عشرين عاما. وبعد أن قمنا بحساب ذلك وجدنا أن من يسمح لهم بالعودة لا يزيد عن ٠,٥٪ من عدد اللاجئين بعد حساب زيادة السكان خلال هذه الفترة. وحتى هؤلاء يجب ألا يقل عمر أى منهم عن ٥٤ عاما وهم الذين عاشوا زمن النكبة؛ بمعنى أنهم لا يسمحون بالعودة إلا لمن سيعود كى يدفن في أرضه لا لكي يعيش فيها، ومن ثم فعليه ألا يأخذ أولاده، وأن يكون سجله

الأمني نظيفا؛ بمعنى أن يكون عاش حياتـــه بـــدون أن يوجـــه أيـــة إســـاءة لإسرائيل، حتى ولو باللفظ فقط.

من الذي يقرر أنني فلسطيني؟ هل يكون هذا مخولا لشخص روسي؟ هل يكون له الحق في هذا الإقرار؟ إن كل ما يحاولون تقديمـــه مـــن أوراق وخيارات ومسميات هي في حقيقة الأمر أشياء قصد منها القضاء على حـــق العودة، وإلغاء القانون الدولي؛ وذلك من خلال فرض واقع جديد يوافق عليه صاحب الحق.

ما دام القانون الدولي معي، وأنا متمسك به، فلا يستطيع أحد أن ينزع الحق مني. ولكن عندما يأتي صاحب الحق ذاته ويوقع، فـــإن هـــذا الحـــق سيضيع منه، ويكون بذلك قد استبدل بحقه الطبيعي شيئا آخر.

وما يلاحظ هذه الأيام أنهم يقومون ببعض المحاولات؛ مثـــل محاولـــة إقامة هيئة إعادة Repetition Commission، فلماذا؟ وما ضرورة هذه الهيئـــة؟ أليس هناك هيئة التوفيق الدولية؟ ويحاولون تبرير ذلك بأن يزعموا أن تلـــك الهيئة سوف تشكل لجنة مكونة من الولايات المتحدة وإســـرائيل يكـــون مـــن مهامها أن تقرر ما إذا كان هذا الشخص فلسطينيا أم لا. ثم يقومون بوضـــع العقبات.

ونرى بعد ذلك هيئة التعويض وهيئة تأجيل العودة وهيئة الصـــندوق الدولي المختصة بقيمة التعويض، وكل ذلك الهدف منه القضاء على القـــرار (١٩٤)؛ لأن كل ما سبق متضمَّنٌ في داخل القرار.

وأود أن أشير هنا إلى موقفي من التعويض، فأنا لست معترضا علـــى هذا التعويض؛ ذلك لأن كل من سبب ضررا لشخص عليه أن يـــدفع الـــثمن،

بأن يعيد الشيء إلى صاحبه، وإذا وجدت استحالة عملية في ذلك فعليه أن يدفع تعويضا عن هذا الشيء. إذن يوجد هنا عدة عناصر:

ـ شخص سبب ضررا.

ـ شخص وقع عليه ضرر.

ـ قانون دولي يقضي بين الطرفين؛ يقرر قيمة الضرر.

ومن ثم فمن ينادي بإنشاء صندوق بجمع المعونات من دول عربية وأخرى أوربية لدفع التعويضات، فإن نداءه مرفوض؛ لأن من سبب الضرر هو المسئول عن ذلك، فعليه الالتزام بدفع هذا التعويض. على إسرائيل أن تفعل ذلك. فلماذا يجمعون لها الأموال؟ ثم من الذي يعطي إسرائيل الحق حتى تقرر أن هذا يستحق أو لا يستحق؟ ثم إن هناك أرقاما تذكر في هذا الشأن. نسمع من يقولون هناك (٢٠) بليونا، و(٥٠) بليونا، فهذا أمر مرفوض؛ لأن كل واحد يستطيع أن يقدر خسارته حسب القانون الدولي، حتى لو تم تقديرها بالبلايين. فأنا أقدر أملاكي في فلسطين بـ (٥٥٠) بليون دولار، وهم يتكلمون عن حوالي (٢٪) من هذه القيمة، يتم توزيعها على عشرين سنة، وتدفعها أوربا والعرب، فما معنى هذا؟

إن هذا يعني أن العالم يدفع أموالا "لتسكيت" الفلسطينيين، وإسقاط حقهم حينما يقومون بالتوقيع على أنهم ليس لهم حقوق أخرى. وينتهي الأمر بإسرائيل إلى أن تملك (١٨,٨٠٠كم^{٢}) مجانا، بحجة شرعية، هي موافقة صاحب الأرض، بالإضافة إلى السيطرة على ١٥٠٠ مليون متر^{٣} من المياه وكل الثروات الطبيعية. ويقال لنا أيضا إلى جانب ما سبق إنكم إذا أردتم دولة لابد من إسقاط حق العودة أولا، على الرغم من أنه لا توجد علاقة بين

الدولة الفلسطينية وحق العودة؛ لأن الدولة عن كيان سياسي يبسط سيادته على رقعة من الأرض ويفرض قوانينه على تلك الرقعة من الأرض، ثم يقرر من المواطن ومن غير المواطن، أما حق العودة فهو حق غير قابل للتصرف، وواجب التنفيذ في مكان العودة. لقد أوضحت المذكرة الخاصة بالقرار (١٩٤) أن حق العودة يكون إلى البيت أو الأرض التي طُرد منها اللاجئون، بغض النظر عن أن يكون مكان العودة في الأرض التي يسمونها إسرائيل أو في دولة فلسطين، إذن فإقامة دولة فلسطين أو عدم إقامتها لا يلغي هذا الحق، وليس لذلك أدنى علاقة به.

يمكن أن أسوق إليكم دليلا آخر من التاريخ. كانت عائلتي تعيش في أرضها تحت الانتداب البريطاني، كما كان جدي يعيش في الأرض نفسها، ولكن تحت سيادة أخرى، وهي سيادة السلطان عبد الحميد، إذن فلا توجد علاقة بين إقامة دولة وحق العودة. وتعد المقايضة بينهما شيئا رخيصا، وخداعا سياسيا معروفا، ومن ثم يجب علينا ألا نعطيه أدنى اهتمام.

أما عن تنفيذ حق العودة فنتساءل: **كيف يمكن أن نعود؟**

وللإجابة عن هذا السؤال نسعى أولا إلى دحض ادعاءات إسرائيل ومزاعمها، حتى إذا كانت هذه المزاعم وتلك الادعاءات صحيحة، فهي غير ذات قيمة؛ لأن حق العودة حق غير قابل للتصرف، سواء أكانت البلد ممتلئة بالسكان كما يدعون، أم أنهم قد هدموا المنازل، ولا يوجد مساكن للعودة إليها. وهنا نجد ما يردده الأوربيون، فعلى الرغم من اقتناعهم بأن القانون الدولي يقف في صف اللاجئين الفلسطينيين؛ فإنهم يرفضون تلك العودة التي يترتب عليها هجرة مضادة، تسبب نكبة جديدة تسمى **"نكبة اليهود"**.

ولكننا نعلن الآن أن العودة ممكنة، ولإثبات ذلك علينا أولا أن نفند ادعاءاتهم:

ـ **الادعاء الأول:** يدَّعونَ عدم توافر أماكن؛ حيث امتلأت الأرض بالسكان اليهود والفلسطينيين (فهي تحتوي على خمسة ملايين يهودي بالإضافة إلى مليون فلسطيني).

وردنا على هذا الادعاء نحاول توضيحه من خلال الشكل (رقم٩)، فإسرائيل مقسمة إلى (٤٦) إقليما، ويمكننا تقسيمها إلى المناطق: (أ)، و(ب)، و(ج).

ـ **المنطقة (أ):** مساحتها حوالى (١٦٠٠) كم^{٢}، وهي مساحة الأرض اليهودية نفسها وقت الانتداب، وهى تقريبا في المكان نفسه، ويقطن هذه المنطقة ما يعادل حوالى (٦٨٪) من اليهود؛ أي حوالي ثلاثة ملايين يهودي.

ـ **المنطقة (ب):** هي منطقة مختلطة، يسكنها يهود وفلسطينيون، وتبلغ مساحتها حوالى (١٥٠٨) كم^{٢} تقريبا؛ هي مساحة القرى الفلسطينية التي بقيت في فلسطين، ولكن ليس في المكان نفسه؛ لأنها موزعة. ونفرض جدلا أنها أرض مختلطة، إذن فالمنطقة (أ)، والمنطقة (ب) يعيش فيها ما يعادل حوالى (٨٠٪) من اليهود، على (١٤٪) من مساحة إسرائيل، وقد تأكد ذلك في عدة مؤتمرات.

ـ **المنطقة (ج):** تنقسم إلى مثلث صغير في الشمال، ومثلث كبير في الجنوب، ويعيش في هذه المنطقة ما يعادل حوالى (٢٠٪) من اليهود، وما يعادل حوالى (١٨٪) منهم يعيشون في المدن الفلسطينية الأصل: بئر سبع، والمجدل، وأسدود، والناصرة، وصفد. أما الـ (٢٪) فهم فقط الذين يستغلون

أراضي اللاجئين الفلسطينيين؛ أى أن الذين يعيشون في تلك المنطقة لا يتعدى عددهم (١٦٠) ألفاً.

ولكن ماذا تفعل هذه النسبة في هذه المنطقة؟

يقال إنهم يقومون بزراعتها. ومن المعلوم أن إسرائيل تسيطر على أكثر من نصف الأراضي الخالية. ويعيش على الزراعة ما يقرب من (٨٦٠٠) يهودي.

ولكن كم يصل حجم الإنتاج الزراعي في كل إسرائيل؟

لا يتعدى حجم الإنتاج الزراعي في كل إسرائيل (١,٥٪) من إجمالى الدخل القومي. إذن فمن الأولى أن نعطي نحن لإسرائيل تعويضا، ونطلب منها الرحيل بدلا من محاولتها طلب المساعدة من الدول الأوربية لكي تُجمع لنا نحن أصحابَ الحق أموالٌ على سبيل التعويض، فلتأخذ هي وترحل.

والآن فإن ثلثى المياه المستغلة من أصل (٢٠٠٠م) مليون متر مكعب تصب في هذه الأرض الزراعية، وذلك رغبة منهم في تحويلها إلى مخزون استراتيجي تصب فيه المياه التي تهدر.

وكما يلاحظ فإن نسبة السن في الكيبوتز قد ارتفعت، فيوجد كيبوتز في الشمال، ولد بها حوالى (١٦٥) طفلا يهوديا عام ١٩٤٨م، والآن لا يوجد فيها سوى (٦) من الأطفال الذين ولدوا فيها.

وإذا نظرنا كذلك إلى منطقة غزة أو قطاع غزة فسنجد أن الكثافة تصل إلى (٥٥٠) شخصا/ كم^{٢} فهي كثافة مرتفعة جدا. في حين أنك إذا نظرت إلى هذه المنطقة الخضراء (يشير إلى أحد الأشكال التوضيحية)،

فستجد أن كثافة اليهود الريفيين بها تبلغ حوالى (٦) أشخاص/ كم٢؛ بمعنى أنه يكون ١/١٠٠٠ من كثافة غزة السكانية. وأتذكر هنا ما قاله **موشي ديان** حينما قُتِلَ أحدُ الضباط الإسرائيليين، حيث قال لهم: "تعلمون أن وراء هذا الصور آلاف الأعين الغاضبة التى تنظر إليكم، وتريد العودة إلى أرضها، فليس لكم سوى البندقية، فحافظوا عليها".

وإذا نظرنا الآن إلى عدد اليهود الريفيين من الرملة إلى أم رشرش فسنجد أنه لا يتجاوز (٧٨) ألف يهودي ريفي، فإذا أخذنا مخيما واحدا مثل مخيم جباليا فسوف يسعه ويزيد، وإذا قمنا بذلك أيضا بالنسبة للجليل، ويبلغ عدد سكانه (١٦٠) ألفا (٦٠ ألفا أسفل، و١٠٠ ألف أعلى) في المنطقة (ج)، فهؤلاء يمكن أن يتم وضعهم في مخيمين. ومن ثم تصبح عودة اللاجئين إلى هذا المكان ممكنة.

ونسبة عدد العرب في منطقة الجليل مقارنة بنسبة عدد اليهود في المنطقة نفسها تعادل ١:٢، أما في المثلث الصغير فهى ٥: ١ وهو ما يعني إمكان عودة هؤلاء اللاجئين بدون أن يشعر بهم اليهود في تل أبيب. وما يدحض ادعاءاتهم أيضا أنه إذا نظرنا إلى عدد اللاجئين المسجلين في غزة فسنجدهم حوالي مليون شخص، وهو عدد يساوى عدد اليهود الروس الذين هاجروا إلى إسرائيل في حقبة التسعينيات. معنى هذا أنه إذا كانوا يريدون السلام حقا لكانوا سمحوا لهؤلاء اللاجئين بالعودة بدون أن تتغير كثافة إسرائيل عما كانت عليه من قبل أو عما هي اليوم. ومن هنا يبدو جليا وجود مغالطة ورغبة عنصرية في منع عودة اللاجئين، وأخذ هذا المكان وعده من الاحتياطي الاستراتيجي لهم.

ـ **الادعاء الثاني:** وهو الخاص بعدم توافر مساكن للعودة إليها؛ حيث دمرت أراضيهم ومنازلهم وتم بناء مبان جديدة فوقها، وأصبحت مباني عامرة باليهود.

حاولنا التأكد من هذا الادعاء فقمنا بالاطلاع على خرائط إسرائيلية حتى عام ١٩٩٩م، وبحثنا عن المناطق العمرانية في إسرائيل. فإذا نظرنا إلى الشكل (يشير إلى الشكل رقم١٠) – حيث يأخذ العمران في إسرائيل اللون البني، كما يظهر في الخريطة ذاتها مواقع القرى التي هُجِّرَ منها اللاجئون، وهي تأخذ اللون الأحمر – فسنجد أنه يمكن عودة (٩٠٪) من اللاجئين إلى أراضيهم غدا بدون عائق عمراني. أما اللون الأخضر فهو يمثل المناطق العربية في النصف الشمالي من إسرائيل. أما عن النصف الجنوبي، فإذا نظرنا إلى هذا الشكل (يشير إلى الشكل رقم١١) فسنجد الشيء نفسه؛ حيث "الرملة، والخليل، وبئر سبع..."، فكلها مناطق تسمح بالعودة مع وجود صعوبة في منطقتي: تل أبيب والقدس.

ـ **الادعاء الثالث:** يدور حول مخاوفهم من القضاء على الطابع اليهودي بعودة هؤلاء اللاجئين.

ولكنني لا أفهم ما المقصود بهذه المقولة. فهل هذا يعد منطقا أخلاقيا أم منطقا قانونيا؟! فهل أتحمل – بوصفي فلسطينيا – مسئولية الطابع الفرنسي في فرنسا، أو الطابع الروسي في رّوسيا؟! وهل يعقل أن يظل اللاجئ منفيا عن بلاده لكي يحافظوا على الطابع اليهودي أو الطابع الإسرائيلي؟!

وقد ذُكر على لسان ماليسون (وهو فقيه قانونى في الولايات المتحدة) "أن المحافظة على الطابع الإسرائيلي ما هى إلا تغطيـــة لانتهاكهـــا قـــوانين حقوق الإنسان، ولسنا مجبرين على المحافظة على هذا الطابع أكثر مما كنـــا مجبرين على الطابع العنصري أو الفصل العنصري في جنوب إفريقيا".

وهنا نثير سؤالا مهما: ما الطابع؟ هل هو قانوني؟ فكل لجـــان الأمـــم المتحدة، ومنها اللجنة المسئولة عن الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى أدانت إسرائيل وقوانينها، قالت: "إن القوانين الإسرائيلية هي السبب فـــي مشكلة الشرق الأوسط".

وإذا كان الإسرائيليون يهدفون من وراء الطابع اليهودي إلى يريـــدون الإبقاء على أغلبية عددية، فإننا نتساءل: هل هذا ممكن؟

وإذا نظرنا إلى هذا الشكل (يشير إلى الشكل رقم١٣) فسيتضـــح لنـــا عدد الفلسطينيين اليوم في إسرائيل، حيث يبلغ حوالى ٤٨٪، أما عدد اليهـــود فيبلغ حوالى ٥٣٪، لكن معدل الزيادة السكانية لن يكون فى صـــالح اليهـــود على أية حال؛ فلقد قمنا بتقدير عدد المهاجرين اليهود من الدول المختلفة إلى إسرائيل فوجدنا أن الحد الأدنى لهذه الهجرات يبلغ حوالى (٦٥٠) ألفا، أمـــا الحد الأعلى فيبلغ حوالى (١,٠٠٠,٦٥٠)؛ وهو ما يعني أن عـــام ٢٠٦٠م أو ٢٠٦٥م سوف يتميز بارتفاع أعداد الفلسطينيين داخل إسرائيل، أي أنه يوجد استحالة عملية في أن تبقى لها أغلبية عددية في فلسطين، ولذلك فإننـــا نجـــد لديهم حلولا جاهزة وتنفذ بالفعل لمواجهـــة هـــذه الزيـــادة؛ منهـــا: الإبـــادة الجغرافية، والترحيل، والترانسفير Transfer. ولكن لســـنا فـــي حاجـــة لأن

ننتظر إلى عام ٢٠٦٠م، فاليوم – كما قلنا – نجد عدد العرب في فلسطين يبلغ حوالى ٤٨٪، أما عدد اليهود فيبلغ حوالى ٥٣٪، وسوف ينقلب الوضع.

ومن ثم أقول لإسرائيل: إذا أردتم أن يكون لكم أغلبية عددية، فعليكم بالانتقال والتراجع إلى المناطق التي تتميزون فيها بكثافة سكانية، وعليكم أن تتركوا المناطق التى لا تتميزون فيها بكثافة سكانية مرتفعة. وكلما زاد عدد الفلسطينيين عليكم بالتراجع إلى الوراء بعض الشيء، وهكذا حتى تصيروا أغلبية.

والآن نريد أن نضع خطة لعودة اللاجئين، وذلك على النحو الذى يوضحه هذا الشكل (يشير إلى الشكل رقم١٤):

أولا: من اللاجئون؟

قمنا بتقسيم اللاجئين إلى أربع فئات:

- المسجلون من القرى (٦٥٪).
- غير المسجلين من القرى (٦٪).
- المسجلون من المدن (١٧٪).
- غير المسجلين من المدن (٢١٪).

وكلمة مسجل أو غير مسجل لا تعني سوى الحاجة الاقتصادية؛ ولذا نجد أن الأغلبية العظمى من سكان المدن غير مسجلين، فهم فئة مثقفة استطاعت أن تنال قسطا وافرا من التعليم في الخارج، ولديها من الأموال ما يغنيها عن هذه الحاجة.

وهنا تم تحديد سبع مراحل للعودة، ويوضحها هذا الجدول (يشير إلى الجدول رقم١):

ـ سوريا ولبنان (قرويون مسجلون).
ـ غزة (قرويون مسجلون).
ـ الضفة الغربية (قرويون مسجلون).
ـ الأردن (قرويون مسجلون).
ـ المدن الداخلية (مسجلون).
ـ المدن الساحلية (مسجلون).
ـ المدن الساحلية (غير مسجلين).

لماذا هذا التقسيم؟

أولا: لأنه ييسر القيام بعملية التعمير، حيث تم تحديد عدد العمال المطلوبين لهذه العمليات، ويبلغ عددهم حوالى (١٦٢) ألف عامل، ووجدنا أن لدينا (٢٥) ألف عامل من عمال البناء مستعدون للقيام بهذا العمل، وتم تقسيم هذا العمل إلى عدد من المشروعات؛ كل مشروع يهدف إلى إسكان (٣٠٠) ألف إذا كانوا جميعا في حاجة إلى السكن، فهي عمليات يمكن أن تتم في غضون ثماني سنوات، على أساس أنه يوجد مساران يعملان في الوقت ذاته في الشمال وفي الجنوب.

والآن نحاول تفصيل كل مرحلة من هذه المراحل السبع لنتعرف مدى إمكان تحقيق ذلك على أرض الواقع. ففى هذا الشكل (يشير إلى الشكل رقم١٥) يتضح ما يأتى:

ـ **أولا: المسجلون في سوريا ولبنان:** وهم يتميزون بالتجانس والتقارب لأنهم من صفد، وعندما نشاهد أهل الجليل نجد أن أغلبيتهم في لبنان وسوريا، فإن هذا من الناحية الجغرافية ليس غريبا.

ويتضح في هذا الشكل عدد هؤلاء اللاجئين المسجلين في سوريا ولبنان، كما يبرز القطاع الذي جاءوا منه.

ـ اللون البني يمثل حجم اللاجئين من حيفا.

ـ اللون الثاني يمثل اللاجئين من عكا.

ـ اللون الثالث يمثل اللاجئين من طبرية.

ـ اللون الرابع يمثل اللاجئين من صفد.

كما أوضحنا في الخريطة نفسها المدن الإسرائيلية الموجودة الآن، حتى نتعرف العقبات التي يدعون وجودها أمام عودة اللاجئين.

يمثل حجم الدائرة عدد السكان، كما توضح الخريطة المدن المهجرة وتمثلها النقاط ذات اللون الأحمر. ومن هنا يتضح أنه لا يوجد أمامهم وأمام عودتهم أية عقبات. ويوجد هنا بجوار طبرية ضيعة صغيرة تسمى **المنارة**، ولكنها قد اختفت في داخل طبرية، فهي مشكلة بسيطة. وهنا بجوار عكا توجد المنشية، وينطبق عليها القول السابق أيضا. أما فيما عدا ذلك فلا توجد لديهم أية مشكلة إطلاقا (ويشير إلى الشكل رقم١٦).

ـ **ثانيا: المسجلون في غزة:** يوجد لدى أهل يافا مشكلة، أما أهل اللد والرملة فلا يوجد لديهم مشكلة إلى حد كبير، ولكن في المنطقة القريبة من تل أبيب يوجد لديهم مشكلة، أما في قضاء غزة (وهو أكبر كثيرا من قطاع غزة) حيث تبلغ مساحته حوالى (١١٠٠) كم^{٢} فلا يوجد لديهم مشكلة، وفي قضاء

بئر سبع أيضا لا يوجد لديهم مشكلة، ويبلغ حوالى (١٢٥٧٧) كم^{٢}، وكذلك الخليل فلا يوجد لديهم مشكلة.

ـ المرحلتان: الثالثة والرابعة (ويشير إلى الشكل رقم١٧):

الضفة الغربية: يبلغ عدد سكانها حوالى (٣٧٨) ألف نسمة. **والأردن:** و عدد سكانها أكثر بكثير من عدد سكان الضفة الغربية، حيث يبلغ عدد اللاجئين هناك حوالى ثلاثة أضعاف عدد سكان الضفة الغربية؛ والسبب في ذلك هو حرب ٦٧، فهناك كثير من النازحين الذين قاموا بالنزوح مرة أخرى فأصبحوا مهاجرين مرتين، وهنا عند القدس أو في منطقة القدس يوجد مشكلة، فيما سوى ذلك ليس هناك أية مشكلة. إذن لا توجد أية عقبة في سبيل عودة القرويين المسجلين.

ـ أما عن المدن: فإذا كان الإسرائيليون قد ادعوا بالنسبة للقرى أنها تهدمت (٧٠٪ من القرى) والبقية يسكنها اليهود، فإن المدن لم تهدم، بل إنهم قاموا بالبناء عليها وزيادتها، ومنعوا العرب المقيمين فيها من تعمير بيوتهم.

ولدينا (١٤) وحدة تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

ـ **المجموعة الأولى:** الناصرة، وشفا عمر، وهي مدن عربية، وظلت عربية، فلا توجد مشكلة في حالة عودة أهلها.

ـ **المجموعة الثانية:** صفد، وطبرية، وبيسان، والمجدل، وهي مدن إسرائيلية بالكامل بعد أن كانت عربية بالكامل.

ـ **المجموعة الثالثة:** أغلبيتها مدن ساحلية (يافا، وحيفا، وعكا، واللد، والرملة)، وهي مدن مختلطة، وإن كانت النسبة الغالبة فيها لليهود، بعد أن كانت للعرب.

والآن يعيش في المدن الفلسطينية ما يقرب من (٨٠) ألف عربي، فلا توجد مشكلة في عودة آخرين. فلا يوجد خمسة كم^{2} في إسرائيل إلا وفيها عربي واحد.

والآن نعرض لبعض الأمثلة من هذه المجموعة، وهي خرائط مأخوذة من الانتداب البريطاني. فهذه (يشير إلى الشكل رقم٢٠) صورة البلد التي تركها أهلها. هكذا كانت، وهي تسمى بيسان، احتلها اليهود، وطردوا منها السكان الموجودين فيها كافة، وبنوا حولها أماكن، وهذا هو العمران اليهودي. إذن لدي الآن مدينة بيسان العربية عام ١٩٤٨م، وبيسان الإسرائيلية عام ١٩٩٨م، ولا يمكن المقارنة بينهما الآن؛ لأن هذه المقارنة تحتاج إلى أن أقول كم عدد سكان المدينة في حالة بقائهم؟ وأين كان يمكنهم البناء والتوسع؟ كان يمكنهم البناء في هذا المخطط. إذن لا توجد مشكلة، فيمكنهم البناء بدون التأثير على الوجود الإسرائيلي.

كذلك مدينة صفد (يشير إلى الشكل رقم ١٨)، يلاحظ عليها الشيء نفسه. أما اللد والرملة فهما حالتان خاصتان (يشير إلى الشكل رقم٢٦)، فهما مدينتان توأم، وبينهما علاقة وطيدة إلى حد كبير، والآن استطاع الإسرائيليون الاستيلاء عليهما والبناء فيهما. ولكن يمكن للعرب الانتشار فيهما بهذا الأسلوب الذي يتضح في الشكل، خاصة أن اليهود وضعوا مخططا لجعل اللد والرملة بلدا واحدا. إذن لا توجد مشكلة.

والآن نحاول استعراض حالة مدينة تمثل مشكلة عند العودة، فهذا الشكل (يشير إلى الشكل رقم٢٧) يتضح فيه مدينتا يافا وتل أبيب عام ٤٨ اللتان استطاع الإسرائيليون تغطيتهما بالكامل، فنجد على سبيل المثال بلدات: سلمة، وسوميل، وجريشة، وجماسين الغربي والشرقي اختفت بالكامل. ولكن هذا المكان كذلك توجد له خطة مطولة لحل هذا الموضوع، فنستطيع أن نمد يافا الجديدة الفلسطينية إلى هذه الحدود، وأن نضع برنامجا محددا لذلك، فيمكن عمل عقد إيجار محدد المدة مع اليهود المستأجرين، ثم بعد ذلك يمكن إخراجهم نهائيا؛ أي أنه يوجد عدد من الحلول المطروحة لذلك.

أما عن مدينة القدس – ذات الأهمية البالغة – فهذه هي القدس عام ١٩٤٨م، حيث استهلكوا أجزاء من قرية لفتة، وقرية ملحة، وقرية دير ياسين، وعلى الرغم من ذلك يوجد لهذا الوضع حل.

ومن ثم فلا توجد مشكلة في عودة اللاجئين، سواء بالنسبة للمدن أو بالنسبة للقرى. وحق العودة هو حق مقدس، كما يؤمن كافة الفلسطينيون بذلك.

ولكن ما الخطوات التي يمكن أن يقوم بها المجتمع الدولي؟

ـ أن يخرج قرار من مجلس الأمن يؤكد على إلزامية تطبيق قرار (١٩٤)، مع فرض عقوبات في حالة عدم تنفيذه.

ـ أن يعاد إحياء هيئة التوفيق الدولية، بدلا من الهيئات التي حاولوا إيجادها في طابا، ويقصد بها تحطيم القانون الدولي، كما يجب أن يتم تأييد موقف هيئة التوفيق الدولية، ويمكن إضافة صلاحيات أخرى إليها وبعض

البنود التي تسمح لها بحماية اللاجئين في كل مكان، وضمان سلامتهم المادية وغير ذلك.

وفي حالة عودة هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين، ما حقوقهم؟

يفصل القرار (١٨١) – في فصليه: الثاني والثالث – حقوق اليهود والتزاماتهم في منطقة عربية، وحقوق العرب والتزاماتهم في منطقة يهودية (الحقوق السياسية والاقتصادية والدينية كافة). ونحن لا نطالب سوى بتطبيق القانون الدولي الذي هو بالفعل موجود في قرار (١٨١)، ويجب ألا تهمل الـ ANRWA؛ لأنها جزء من قرار (١٩٤)، وإنما تحول ما يسمى UNDP، ويمكنها عمل تأجيل لمدة عشر سنوات، ثم يتم بعد ذلك التعويض حسب القانون الدولي. وهذا بالمناسبة أرخص لإسرائيل؛ لأن عودة اللاجئين إلى أراضيهم وتركهم يعملون، هو أرخص لهم من دفع قيمة التعويض الحقيقي؛ لأن البناء لا يتجاوز (٣٠) مليون دولار، ويمكن أن يقسم على فترات طويلة، يمكن أن يتضمن مساعدات عينية، حيث يكون المبلغ في النهاية بسيطا، يصل إلى (١٠٪)، وهو أقل من قيمة التعويض الذي يقدر بحوالي (١٥٪) على الأقل في حالة قبول الفلسطينيين التنازل عن حقهم وقبول التعويض.

وبالسماح لهم بالعودة أيضا سوف يكون لإسرائيل ميزة اقتصادية بدلا من الذهاب إلى دول أوربا لطلب أموال منها لدفع التعويض، فإن العودة من الناحية الاقتصادية هي الأسلم.

كما أن اقتصاد إسرائيل لن يتعرض لأي ضرر أو ضغط من جانب فلسطين وعودة اللاجئون. كذلك يمكن النهوض بالزراعة التي تتصف لديهم بضعف الإنتاجية، فلديهم (٢٪) فقط هم الذين يعيشون على الزراعة، أما

الفلسطينيون فلديهم (٢٥٪). فمن المعروف أن الكيبوتز هم الفاشلون الـذين أعلنوا إفلاسهم اقتصاديا، وتصل ديونهم إلى خمسة بلايين دولار.

ومن ثم فإن عودة هؤلاء اللاجئين سوف تحيي عملية الزراعـة، ثـم الخدمات. وأنا أعلم جيدا أن هذا الكلام خطير، والبعض بل الأغلبية العظمى لا تقبله، لكنني أقول ذلك حتى أثبت أن عودة اللاجئين لا توجد أمامهـا أيـة عوائق، حتى من الناحية الاقتصادية. ومن ثم فنحن نصر على هذا الحـل، والمهم ألا يتنازل صاحب الحق عن حقه. وإن كنت أؤكد علـى ضـرورة التنسيق بين الدول العربية لتنوير الرأي العام والتعبئة العامة. فلا يوجد حـل آخر يضمن السلام في الشرق الأوسط بدون عودة اللاجئين. وإن وجد حـل آخر فهو مجرد تخدير وإحباط وسيطرة وكتم للأنفاس. ولكن عندما نتحـدث عن سلام عادل دائم فلا يقصد به إلا عودة اللاجئين. ونرجو أن يتم ذلـك. وشكرا.

الدكتور: أحمد يوسف

باسمكم جميعا أتوجه بالشكر إلى الدكتور سلمان أبو ستة، علـى هـذا العرض الدقيق، الذي أعتقد أن أهم ما فيه أنه يجمع بين الجانب الحقوقي في القضية والجانب العملي أيضا.

والآن نفتح الباب للتعقيب.

المتحدث الأول:

هناك نقطة رئيسية في الموضوع وفي المنهج عموما، وإن كنت أرى أنه منهج عظيم، استطاع أن يجمع المعلومات، ويقدم النتـائج فـي أسـلوب

واضح وبدقة، بخصوص قضية لا يحكم فيها المنطق ولا العدل ولا القانون الدولي، ومن ثم فهناك فجوة بين ما نتصور أنه الحق والعدل وما هو في الواقع الفعلي.

بالطبع نعلم جميعا ما الحق وما الباطل، وكيف قامت إسرائيل، وماذا فعلت، فالنقطة الجوهرية التي نحتاج إلى التفكير فيها وأن نتأملها هي كيف يمكننا تحقيق ما نرى أنه الحق والعدل؟

إن كلام الدكتور سلمان أبو ستة ما هو إلا محاولة للتوعية بالمشكلة، وهي توعية ضرورية، وتعد جزءا من حلها. ولكن المسألة تحتاج إلى جهد أكبر. وأعتقد أن الدكتور سلمان أبو ستة لديه فكرة أو مشروع لحشد الرأي العام وحشد اللاجئين من أجل القضية.

أعود مرة أخرى إلى النقطة الجوهرية: نحن نعاصر مرحلة تتميز بانتهاك قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، إذن كيف يمكن حل هذه المعضلة؟ وكيف يمكن أن تكون هناك علاقة بين الحق والواقع؟ وكيف يمكن أن نغير الواقع بأسلوب عملي وبأفكار جديدة يمكن أن نخلق لها الآلية التي يدعو إليها الدكتور سلمان أبو ستة؟ المسألة ليست مناظرة، وإن كانت المناظرة مهمة في دوائر كثيرة أكاديمية وعلمية، ولكن من ناحية الواقع السياسي نحن في حاجة إلى أكثر من مناورة وهذه هي القضية.

السفير محمد صبيح:

أتوجه بالشكر إلى الدكتور سلمان أبو ستة على هذه الدراسة القيمة وعلى العمق والتفصيل. وهنا أتذكر يوم أن جاء إلى الجامعة العربية ببحث في وسط كم من الخرائط المهملة والملقاة في أركان المائدة، على نحو جعلني

أشفق عليه، فماذا يمكنه أن يفعل بهذه الخرائط المهملة؟ وبمثابرة شديدة وغير عادية نجح فيما أراد، فقد استطاع أن يصل بتلك الأفكار إلى طبقات المثقفين. وعليه أن يستمر في هذا الطريق، وخاصة في هذه الأيام التي تتميز بانتهاك مخيمات اللاجئين.

إن التركيز الآن يتجه نحو مخيمات اللاجئين (مخيم رفح، ومخيم خان يونس، ومخيم بلاطة، ومخيم جنين). إنها ضربات موجهة إلى كل من يطالب بالحق الفلسطيني؛ إلى أولئك القادرين على استرجاع الحق المسلوب، وإن كنا جميعا وطنيين، ولكن بدرجة أقل من هؤلاء.

المشكلة عند الدكتور سلمان هي أنه يبحث عن الحل خارج المنطقة العربية، ومن ثم فلن يجد حلا. كما أنه لن يَجد حلا داخل المنطقة العربية أيضا، وخاصة في ظل هذه الظروف التي نواجهها، وللأسف هناك من يرى فينا الرجل المريض لهذا العصر. وأنا أتحدث هنا عن دراية وعن معرفة، فإن القيادة الفلسطينية اليوم لا تستطيع أن توفر مرتبات الأطباء والمهندسين والمدرسين والأمن الوطني، فهي أمة بكل قدراتها وطاقاتها تعجز اليوم عن دفع مبلغ بسيط.

لقد التزمت أوربا بما تدفع، فى حين أن الدول العربية لا تستطيع، أو أن هناك أمورا أخرى تعوق ذلك. لا أدري.

ولكن يجب على كافة الدول العربية أن تحافظ على الهوية الفلسطينية وعلى الشخصية الفلسطينية، وأن تقيم الدولة الفلسطينية، وأن تعد إقامة الدولة الفلسطينية مرحلة من مراحل التاريخ؛ فإن صلاح الدين أكبر دليل على ذلك، حيث تمكن من تحرير فلسطين، ولكن على مراحل، لا فى مرحلة واحدة.

هذا الحل الذي اقترحه أراه يمكن أن يتحقق، وأن تقوم به الدول العربية عندما يكون لديها من القوة ما يمكنها من تحقيقه. فأنت صاحب حق تحاول أن تشرح هذا الحق للعالم وفق القانون الدولي، وأنت تعلم جيدا أنه لا يوجد لإسرائيل ولا قيادات إسرائيل منطق أو حق، بل توجد مجموعة من الغيبيات. فلا أدري من الذي رأى في الحلم أن هذه الأرض تعطى لإسرائيل وليس لنسل إبراهيم، بل لجزء من نسله، حتى إسماعيل أصبح لا حق له في شيء.

وما يثير الدهشة حقا، أن الولايات المتحدة التي كانت تؤيد على استحياء القرار (١٩٤)، على الرغم من أنها هي التي تقدمت به، تطالب بإلغاء هذا القرار، وبقيت الـ ANRWA على هذا الأساس. ولكن نحن أمام قيادة جاهلة أمية غريبة الأطوار في الولايات المتحدة، يركض وراءها شارون اليمين الإسرائيلي المتطرف.

إذن، كيف سنصل إلى هذا الحل؟ وهل هو حل قابل للتطبيق خلال خمسين عاما؟ نطلب من الفلسطينيين الانتظار أو نبحث عن حل يبقي على الهوية وعلى الرمز وعلى الكيان؟ وأنا وأنت والفلسطينيون كافة، لا نعتقد في استمرارية هذه الدولة، فهو ضد منطق التاريخ؛ فلم تقم على حضارة ولا على أي شيء سوى البندقية، فهم يأخذون الأموال والأسلحة من الخارج، كما أن الخارج يقوم بالقتال بالنيابة عنهم، ويقوم كذلك بالبناء، فإن كافة أموال المستوطنات هي من الخارج، وكذلك من قام ببنائها هو أيضا من الخارج وغير يهودي.

وينطبق هذا أيضا على التكنولوچيا التى جلبت من الولايات المتحـــدة، ويقومون ببيعها إلى الصين والهند، فهذا كله شيء غير عادي، وغير منطقي، وغير طبيعي، ولذلك فلن يستمر. ولكننا في حاجة إلى حل. نريد أن نطبـــق ولو لمرة واحدة القرار الذي نريده في هذه المرحلة من الزمن.

ما يستطيعه المفاوض الفلسطيني هو ألا يوقع على هذا الملف. وأنـــا أعلم تمام العلم أن ما يحدث لعرفات اليوم من حصار وضرب مبـــرح هـــو نتيجة لكلمة قالها لكلينتون، فيما يتصل بقضية القدس؛ قال:

"سيادة الرئيس؛ يمكن أن تسير في جنـــازتي، لكـــن ســـيأتي الطفـــل الفلسطيني ليحررها"، وذلك عندما قال له الحوض المقدس، والفضاء المقدس، والحائط الغربي، وما تحت الأرض، وما فوق الأرض، وقال له لن يكون لك أصدقاء هنا أو هناك، وسيحاربك باراك، وسيحاربك شارون.

ولكن ياسر عرفات لا يمكنه التصرف في حـــق العـــودة، وكـــل مـــا يستطيع القيام به هو احترام حق العودة، وتطبيـــق قـــرار (١٩٤)، لكـــن إذا دخلت في التفاصيل فسوف تجد الشياطين كلها أمامك وأنت ضعيف، بل فـــي منتهى الضعف.

ونحن بالطبع نؤيد المبادرة السعودية بكل ما نستطيع، لأن الحمل على الشعب الفلسطيني أصبح لا يطاق، ولا يمكن أن يتحمله أكثـــر مـــن ذلـــك، وخاصة في ظل وجود مقالات عربية عندما تقرؤها تجدها سويسرية. ومـــن ثم فالمطلوب هو المحافظة على حق العودة، وعدم التفريط فيه، وأن نأخذ ما نستطيع، وننتزع ما نستطيع.

دكتور عماد:

شعرت خلال استماعي إلى المحاضرة بأن التوجه العام للسيناريوهات التي أوضحها الدكتور سلمان أبو ستة تعتمد على حسن النوايا، وكأننا أمام طرف ينازعنا حول قطعة أرض على الحدود، أو مشكلة تبادل سكان ما بين اليونان وتركيا، رغم العداء التاريخي. ولكنك بدأت المحاضرة بكلمة احتلال، فالنزاع يدور بالأساس على هذا الاحتلال، ومن ثم فإن هذه السيناريوهات كافة لا أرى محلا لها من التفاوض. فحينما نجلس على مائدة المفاوضات لن يقبل أي سيناريو من هذه السيناريوهات، فهو صراع احتلالي بطبيعته، ويعد صراعا بين نوعين من البشر على قطعة الأرض نفسها، ومن ثم فلن يكون هناك حل تعايشي؛ أي أن المسألة أيديولوجيا وفكريا محسومة.

النقطة الثانية تدور حول وجود منطق إسرائيلي يعتمد بالأساس على فرض الأمر الواقع، وعلى منطق القوة، ولكنه بدأ يطور منطقا جديدا ليطرحه في المناقشات وفي اللجان الخاصة باللاجئين. وأعتقد أننا في حاجة إلى منطق مضاد عربيا وفلسطينيا؛ لأنه بدأ اللعب حتى بالقواعد القانونية. وهنا أتذكر أحد الأشخاص الذين تحدثوا عن المبالغة الفلسطينية في الحديث عن اللاجئين، وأنهم يخلطون بين الـ Displace والـ Refugee، فهو منطق إسرائيلي. إن المنطق الإسرائيلي يعمل في اتجاه نفي الحق القانوني، لذا علينا ألا نقصر الحديث على صفد وطبرية وبيسان، ولكن ينبغي أن ندخل منطقة أوسلو، وأن نتحدث عن مسألة غزة، وهل يرجع إليها لاجئون أم لا؟ وكذلك رام الله. فهو لا يتحدث عن ٤٨ أو ٤٩ أو الـ (٢٤٪) التي حدثتنا عنها.

هناك نقطة أخيرة، وهي التي قد تفسر كلام سعادة السفير عن الكتابات السويسرية. وأود أن ألفت النظر هنا إلى عدم مهاجمتي السلطة الوطنية، فهي الأعلم بظروفها وبسياستها، ولكن الفكرة الأساسية هي أننا عندما نشاهد حالات الذبح والدم والمجازر التي تحدث في فلسطين، وهو ما يؤثر في نفوسنا بشكل قوي، فإننا في الوقت ذاته نرى اثنين يبتسمان ويقومان بعمل تنسيق أمني وإجراءات أمنية، سواء أكان ذلك في وقت تدهور ما، أو كان نوعا من التنسيق المفروض. وإن كنت لا أريد ذكر أسماء فسوف أقص عليكم موقفا رأيته أمامي.

كنت مع بعض الإخوة من السلطة الوطنية في مركز الدراسات، وفي الوقت الذي يحاول فيه دكتور سلمان أبو ستة توضيح القضية ويجهد نفسه في سبيل ذلك، نجد من يتلفظ بهذا اللفظ صراحة: "انسوا". فهل السلطة الوطنية توافق على هذا أم لا؟ ولنلاحظ كذلك تصريح ياسر عرفات لإحدى الصحف الأمريكية. بماذا أصف هذا التصريح؟ يقول: "إننا نضع الهاجس الديموغرافي الإسرائيلي في الحسبان". فهو يحدد لهم السقف قبل الجلوس على مائدة المفاوضات، ونحن نعلم أن الهاجس الأمني الإسرائيلي يعني عودة Zero؛ أي عودة لا أحد من اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض الفلسطينية.

أرى أنه لا يوجد تناغم فلسطيني. فيمكن أن يقول الدكتور سلمان شيئا، ثم يأتي فلسطيني آخر ليقول شيئا مضادا، فلا بد أن يكون هناك نوع من التناغم. وشكرا.

المتحدث الرابع:

أنا مطلع على جهد الدكتور سلمان أبو ستة منذ مدة طويلة. ومن الواضح أنه في تقدم مستمر، وأخشى ونحن نقيم هذا الجهد أن ننسى طبيعة هذا الجهد الذي بذله الدكتور سلمان، فهو جهد مؤسسة، بل عدة مؤسسات، فإن بناء خريطة واحدة من التي شاهدناها منذ قليل لا أتصور أن هناك مؤسسة عربية تبنت مثلها، إذن فله علينا أولا أن نعطيه حقه؛ حيث قام بعمل كان يمكن أن يقوم به أجيال ودول ومؤسسات. وإن كان هناك من يساعدون بتقديم المعلومات، فإن المعلومات ليست هي الشيء المهم، فالشيء المهم يكمن فى بنائها ومنهاجية استخدامها. وإننا أمام رجل متفرد، يستخدم العلم والتكنولوچيا، وينتقل بالحديث بين الهندسة والجغرافيا والتاريخ. لذلك أريد أن أحيي جهده وبكل قوة؛ لأنني أعلم جيدا حجم المعاناة التي يبذلها باحث لعمل مقال، فما بالنا بعمل مثل هذا!

وللأسف الشديد نحن أمام حالة متفردة فيما يتعلق بكيفية حل قضية اللاجئين. فما يجري اليوم بعد الحادى عشر من سبتمبر هو عولمة بين التاريخ وفكرة عودة اللاجئين أو توطينهم. ولو تدري القوى الصهيونية والقوى الغربية أنها بتحريضها ضد العرب والمسلمين تضرب فكرة توطين اللاجئين في الغرب أو في الشرق أو فى الوطن العربي ما قامت بما تقوم به الآن.

أعتقد أنه قد ثبت لنا، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أن فكرة توطين اللاجئين خارج ديارهم هي مسألة تكاد تكون مستحيلة، فقد تحدثوا عن العولمة التي تَجْبُّ المواطنة؛ بمعنى أن المواطنة مثل الحذاء

يمكن ارتداؤها أو تركها في أي وقت؛ لأن العولمة تجب هذه الأشياء: المواطنة، والهوية، والذاتية. فهناك اقتصاد ومال متحرك، وأينما وجدت لقمة العيش يمكن أن ينتقل الفرد.

ولكن ما الذي حدث بعد الحادى عشر من سبتمبر؟

ثبت انتكاس ما يرددونه عن العولمة، بل برز انجذاب الفرد إلى أصوله القومية والعرقية والدينية، وتم تقسيم العالم بالفعل إلى عالم ذى أبعاد حضارية وأبعاد دينية، وهذا يعني أن المستوطن العربي في الولايات المتحدة من أربعة أو خمسة أجيال (من مائة وخمسين سنة) أصبح لديه نوع من التوجس، فهو خائف على نفسه، من أنه ربما لا يصل إلى بيته، أو يتعرض له أي شخص غير عربي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على صعوبة توطين العربي في الغرب بسهولة.

نأتي إلى العالم العربي الذي هو مرشح بقوة للتوطين، فنجد أن الذي حدث خلال عام من الانتفاضة – وربما عشرة أعوام من أوسلو – أثبت أنه من الصعب تماما اندماج الفلسطيني داخل العالم العربي، أو قل داخل موطن آخر غير فلسطين، فقد حدث نوع من أنواع الفجوة. دعونا نصف الأمر بصراحة. ماذا يجري الآن؟ الذي يجري الآن – وهذا أخطر ما تم خلال العام الماضي – هو نوع من أنواع الابتعاد عن فلسطين بعض الشيء، أو قل إن ما يجرى الآن هو نوع من أنواع الابتعاد عن فلسطين كثيرا، وكأنها عالم آخر، هناك نوع من أنواع التأكيد على الهوية والذاتية؛ فالكويت تعني الكويت وليس شيئا آخر، وسوريا تعني سوريا وليس شيئا آخر كذلك، وكذلك الأمر بالنسبة للدول العربية جميعا؛ هناك نوع من أنواع الإقليمية الشديدة

والانجذاب إلى الإقليمية. وهذا يجعل اللاجئ متوجسا من عملية الانتماء، فيمكن بعد خمس سنوات أن يقال: "هذا كان أصله فلسطينيا وباع بلاده". والغريب أن إسرائيل تعمل على تكريس الفجوة بين العرب والفلسطينيين، فهي لا تؤيد الوحدة العربية إلا من أجل توطين الفلسطينيين. فحينما يتحدثون عن التوطين يقال إنهم عرب من عرب، فهي تحرض ضد العروبة وفي الوقت نفسه تقبل بتوطينهم بصفتهم عربا من عرب، ومن ثم يتناقض سلوك الصهيوني وسلوك الغرب فى مسألة توطين اللاجئين، وفي الوقت نفسه يحرص على توطينهم. كيف يمكن ملاءمة هذا الوضع؟!

نأتي الآن إلى الصهيونية التي تعوق عودة اللاجئين. وهنا نقول: إنه بدون عودة اللاجئين فإن الصهيونية سوف تواجه مشكلة كبيرة؛ فكيف تكون ضد المواطنة فى حين يأتي من روسيا مستوطن يهودي ليقال له يهوديتك الحقيقية وهويتك الحقيقية لن يتمّا إلا في هذا المكان. من هنا يبدو لنا والمنطق الذي يريدون تطبيقه على الفلسطينيين لمنعهم من حق العودة وفي الوقت نفسه يقومون هم بفعل مغاير.

ما دام يهود العالم لن تتحقق مواطنتهم الحقيقية إلا في هذا المكان، فلماذا لا ينطبق هذا على المواطنة الفلسطينية؟ لماذا لا تكون مواطنة فلسطين متحققة إلا في هذا المكان؟ ومن ثم فإن إسرائيل تسير ضد اتجاه التاريخ، والمشكلة قائمة سواء بعودة اللاجئين أو بدون عودتهم.

نأتي إلى فكرة الوحدة الوطنية، حيث يلاحظ على العالم العربي أنه يبحث عن مجموعة من "الشماعات" بعضها فج بشدة؛ فعلى سبيل المثال، يقال: "لا تعطوا الأموال إلى السلطة الوطنية؛ لأنها سلطة فاسدة وهذا دليل

على أن الفلسطينيين لا يستحقون العون في هذه المرحلة". فهل يعقل أن نؤمنها على التفاوض فى قضية القدس، ولا نؤمنها على "قرشين"؟ حركات التحرر كافة، لم تتفق على هدف محدد بشكل صارم ابتداء من فيتنام حتى جنوب إفريقيا.

على الناحية الأخرى في إسرائيل: أين توجد الوحدة الوطنية؟ في داخل إسرائيل نجد أن الحكومة القائمة هي حكومة يمين، رغم أن هناك من ينادي داخل إسرائيل بضرورة زوال إسرائيل، فهؤلاء كما أنهم موجودون داخل إسرائيل هم أيضا موجودون داخل فلسطين. فإن كلمة "وحدة وطنية" لا تعني كتلة صماء. إن كلمة "وحدة وطنية" ليست كتلة أسمنتية، فلماذا لا يكون هناك من يقول: نعم، وآخر يقول: لا، مثل أي شعب، وخاصة أن عددنا ليس قليلا، فعددنا (٩) ملايين؛ أي ضعف عدد سكان إسرائيل، ومن ثم ليس المطلوب هو التناغم.

ومن المرفوض أن نتخفى وراء فكرة عدم وجود سلطة وطنية، أو أن هناك فسادا في السلطة لكي أحاكم قضية فلسطين كلها؛ بأن أمتنع عن دعمها الدعم المفتوح الذي تتطلبه الأرومة القومية؛ أرومة الدم، لا أرومة الثقافة؛ أي ليس عن رعب، بحيث أؤيدك كما أؤيد قضية الشيشان أو قضية كشمير، بوصفها قضية حقوق إنسان، بل إن الدعم المطلوب أنه حتى لو أخطأت يجب أن أقف وراءك؛ لأنك جزء مني، من لحمتي، كما تفعل الدول الغربية والولايات المتحدة مع إسرائيل، فهي تخطئ ليل نهار، ومع ذلك لا تتخلى عنها الدول الغربية، فهذا هو الدعم المطلوب من العالم العربي. وشكرا.

دكتور عبد العليم:

أشكر الدكتور سلمان أبو ستة، لحرصه على تزويد المهتمين بالقضية الفلسطينية بما يحصل عليه من أرقام وخرائط ووثائق غاية في الأهمية، وليس بمقدورهم الحصول عليها.

كما أحيي الجهد العميق الذي يبذله طيلة هذه السنوات. لكن أريد أن ألقي بعض الضوء على هذا الجهد من زاوية أهميته، فنحن في حاجة إلى أمثال الدكتور سلمان في جوانب القضية الفلسطينية كافة. فلا بد أن يعاد تنشيط الذاكرة لما جرى من وقائع قبل عام ١٩٤٨م، وما يجرى من أحداث اليوم. إنه أمر مطلوب ومهم جدا بالنسبة للأجيال الجديدة التي لم تعاصر المأساة، ولم تهتم بها نتيجة لظروف معقدة ومهمة.

هناك أيضا زاوية مخاطبة الرأي العام العالمي، حيث أعتقد أن الرأي العام العالمي ربما يكون ضد الفلسطينيين، ليس لأنه منحاز إلى إسرائيل ولكن لأنه يجهل أيضا الكثير من الحقائق حول ما جرى وما يجري حتى الآن. فهناك رؤية وحيدة تقدم للمواطن الغربي سواء في فرنسا أو أوربا أو الولايات المتحدة، حيث اللوبي اليهودي المهيمن على المنتديات الإعلامية والسياسية والاستراتيجية التي تزود العالم بمعلومات مغلوطة. وهناك غياب عربي إسلامي كامل عن هذه المنتديات، ومن ثم فإننا في حاجة إلى مزيد من الجهد في هذا الاتجاه.

هناك أيضا زاوية القانون الدولي، فإنه بالفعل لو لم تساند الحق قوةٌ فسوف يظل الحديث عن هذا الحق حبرا على ورق. ولكن هناك أيضا ضرورة لتأسيس الحق والبحث والتنقيب في الوثائق الدولية لإقامة أسسه، فقد

رأينا كيف رحبت وهللت إسرائيل لإلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية الصادر عام ١٩٧٤م، من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو قرار لا ينتمي إلى الفصل السابع؛ أي أنه غير ملزم، فهو مجرد توجيه، فما بالنا بوجود قرارات خاصة بعودة اللاجئين، والتأكيد على حقوقهم، ليس فحسب في التعويض، بل فى العودة كذلك، فالتعويض لا يلغي العودة، ويمكن للاجئ أن يطالب بالتعويض ويستمر فى المطالبة بالعودة، فليس هناك تعارض بين هذين الحقين. إن هذا الحق لا يسقط بالتقادم، ومن ثم فإن القاعدة القانونية مهمة جدا من زاوية تأسيس الحق.

ويبدو أيضا أن جهد الدكتور سلمان بالغ الأهمية من زاوية أخرى، هي أن المشكلة الآن لم تعد تقتصر على حل قضية الشعب الفلسطيني، ولكن علينا أيضا أن نحل مشكلة الشعب الإسرائيلي. من هنا يبدو التعقيد الظاهر في الحركة الوطنية الفلسطينية، فلكي تستطيع أن تحل قضايا الشعب الفلسطيني ربما عليها أيضا أن تقدم رؤى ومنافذ لترشيد ما سماه الدكتور سلمان "بالحمق الإسرائيلي". لقد استطاعت جنوب إفريقيا (مانديلا، وحزب المؤتمر، والأفارقة الحقيقيون السود) حل مشكلة الأقلية البيضاء بالصيغ التي طبقت والصيغ السياسية، وبذلك تم حل المعضلة.

نحن في الحالة الفلسطينية نواجه شيئا من ذلك القبيل، فإنه دائما يؤخذ على الجانب العربي أنه غير قادر على تقديم الرؤى والبدائل، وأنه يبدأ من حيث يلقى إليه الإسرائيليون أو الأمريكيون أو غيرهم من القوى الدولية بهذه المبادرة، ومن ثم فإن هذا الحل – حتى وإن لم يكن متفقا مع الظروف الراهنة – فهو حل مهم، يبقى في الذاكرة ويتطور في المستقبل، وعليه أن

يواكب التطور في الوضع العربي العام، وأن يشيع بقدر كبير في المنتديات العلمية ولدى المهتمين بالقضية الفلسطينية ولدى المواطنين.

خلال السنوات القليلة الماضية، منذ توقيع أوسلو وبدء المفاوضات الخاصة باللاجئين (مدريد ومفاوضات اللاجئين)، شعر اللاجئون الفلسطينيون بأنهم أسقطوا من الحسبان. أوسلو ليست ضمن هذا الموضوع، باستثناء ما تعلق بالنازحين تحت بند جمع شمل العائلات، لكن على الرغم من هذا فإن رد الفعل في أوساط اللاجئين الفلسطينيين كان قويا وناهضا ومبشرا. **لماذا؟**

لقد بدأ اللاجئون الفلسطينيون يتحدثون عن أنفسهم، كما بدأوا ينظمون قوتهم، ويسمعون صوتهم للعالم. وشكلت لجنة المائة، وشارك فيها الكثير من المثقفين الفلسطينيين البارزين، وغير ذلك من الحركات التي تولتها منظمات المجتمع المدني.

ومن هنا نلمس تحولا مهما جدا، ينبغي أن يدخل ضمن الخطة التي انتهى إليها الدكتور سلمان، وهي أن يتحدث الفلسطينيون عن أنفسهم؛ لأن المنظمات الخاصة باللاجئين تختص فقط باللاجئين المسجلين لديها، لكن هناك من يرفض هذا التسجيل، ومن ثم فمن الضروري أن نقوم بعمل إحصاءات سليمة لهؤلاء اللاجئين. ومن غير الكافي أن نتحدث عن اللاجئين، فلابد أن يتحدث اللاجئون عن أنفسهم، وهذا ما يحدث خلال هذه الفترة، وهذا ما يجب أن نفكر فيه؛ كيف يكون لخمسة ملايين لاجئ أو لـ ٤,٨ ملايين لاجئ أن ينظموا أنفسهم، وأن يسمعوا صوتهم للعالم، وأن يدقوا أبواب المنظمات الدولية المختلفة في العالم. وشكرا.

المتحدث السادس:

مع كل التقدير لما قاله الدكتور سلمان وكل الشكر للدكتور أحمد يوسف على ترتيب هذا اللقاء، وأيضا للتحفظات التي أثيرت حول الجانب السياسي فيما طرحه الدكتور سلمان، أتفق تماما مع الرأى القائل بأن هذا النوع من البحوث يكاد يكون ضرورة ملحة في الظروف التي نعيشها اليوم.

وعندما تكلم سيادة السفير محمد صبيح عن الهوية الفلسطينية، وضرورة الحفاظ عليها، فنحن نحافظ عليها في مخيمات داخل بيروت، ونحافظ عليها في مخيمات داخل الأردن، وأيضا داخل الأراضي الفلسطينية.

ورأيى فى هذا النوع من البحوث أنه بحث فني؛ أي أن كل مفاوض سياسي يحتاج إلى قدر كبير من هذه البحوث حتى يدعمه. والسؤال الذى أطرحه الآن: **من نخاطب بهذا النوع من البحوث؟**

في اعتقادي هناك ثلاث جهات لابد أن يرتكز عليها الخطاب.

ـ **الجهة الأولى:** تتمثل فى الرأي العام الغربي والمجتمع المدني والمثقفين الغربيين، ويشمل ذلك المجتمع القانوني في الغرب، وخاصة فى الولايات المتحدة. وإن كنت أرى أن صوتنا حتى الآن لم يصل على النحو المطلوب إلى هذا المجتمع.

ـ **الجهة الثانية:** يمثلها المفاوض الفلسطيني، فأنا لا أدري كيف تم إدارة هذا الموضوع داخل كامب ديفيد وطابا، وماذا جرى من مفاوضات، ولكننى أعتقد أن هذا بعد جديد، وأن التركيز فى تلك المفاوضات كان على مسألة حق العودة المقدس، وأنه حق لا يمكن التنازل عنه. لكن معالجته على

هذا النحو أعتقد أنها لم تكن تحت يد المفاوض الفلسطيني، وأعتقد أنها مطلوبة لأن تطرح على مائدة المفاوضات.

ـ **الجهة الثالثة:** مخاطبة النظم السياسية العربية ذات الصلة المباشرة بالقضية. ويتردد الكثير فى هذه الأيام عن ضغوط تواجهها السلطة الفلسطينية، من نظم سياسية عربية، عن وساطة هذه النظم لدى السلطة لتليين المواقف والعكس صحيح.

ولكنني أقف – مع كل التقدير لما هو مشار إليه عن مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله – أقف أمامها متسائلا: هل نحن أمام مسلمات الانسحاب أمام التطبيع، ولنترك المختصين يفتحون النار أو يغرقوا في مياه كثيرة؟ أعتقد أن هذا النص نفسه قد طرح سنة ١٩٨٢م تحت ما سمي بمشروع الملك فهد وقتها، وكان مكونا عن أربع فقرات، وعقد من أجله قمة عربية، لكن لم يكن وراءه مثل هذه الدراسات أو الخلفيات، ولذا أتمنى أن يمرر مثل هذا النوع من الدراسات على نحو من الأنحاء إلى الفنيين الملحقين بوفود القمة العربية في بيروت، حتى يعلموا حجم المشكلة، فهي مشكلة تحول دون التوصل إلى سلام دائم عادل طويل المدى.

حتى إذا افترضنا أننا تجاوزنا مراحل معينة (قضية الانتفاضة، وتهدئة الأمن، وبدء مفاوضات سياسية) وتم التوصل إلى توقيع اتفاقية أشبه باتفاق أوسلو، فسوف تظل هذه الأنواع من المشكلات (القدس، وحق العودة، والمياه) منغصات تفتح النار في أي وقت. وشكرا.

المتحدث السابع:

في الحقيقة يبدو جليا الجهد الذي بذله الدكتور سلمان أبو ستة في هذه الدراسة، فهي دراسة قيمة حقا. فقد تكلم الدكتور سلمان عن نقطة بالغة الأهمية فيما يتعلق بعودة اللاجئين، وهي النقطة الخاصة بإمكان عودة اللاجئين؛ حيث توجد الأرض الخاصة باللاجئين الفلسطينيين التي يمكن الرجوع إليها، رغم ادعاءات إسرائيل في هذا الشأن، وأهم حججها أن الأرض لا تتسع لعودة ملايين اللاجئين.

إذن تبقى نقطة مهمة كنت أود أن تُخدم أكثر من هذا، وهي الرد على الحجة المتعلقة بتغيير الهوية بعودة اللاجئين الفلسطينيين، والخوف على الطابع اليهودي، فإن ذلك يتردد على نحو مستمر، فهي دعاية كبرى تقوم بها إسرائيل، وقد نجحت في إقناع العالم كله بأن المطالبة أو التمسك بحق العودة يساوى القضاء على دولة إسرائيل. ومن ثم فهي نقطة تحتاج إلى مجهود أكبر من حيث وضع اللاجئين الفلسطينيين بعد عودتهم إلى أراضيهم أو ممتلكاتهم في إسرائيل.

فما العلاقة التي تربطهم بإسرائيل؟ هل يُحسبون ضمن رعايا إسرائيل؟ هل يعد الفلسطينيون أجانب موجودين في دولة إسرائيل؟ وما علاقة الوجود الفلسطيني بحالة العربي الموجود داخل إسرائيل؟ ففي الوقت الحالي يوجد مليون عربي فلسطيني، إذا أضيف إليهم أكثر من مليون، فإن أي فرد غربي أو غير غربي سوف يتوقع أن يؤدي هذا إلى القضاء على دولة إسرائيل بوصفها دولة يهودية، فى حين أن الأيديولوچيا الصهيونية قائمة على عكس ذلك؛ فإن "بن جوريون" وغيره كان يهدف إلى الوصول بعدد اليهود

إلى الأغلبية في فلسطين، ليكون هناك دولة تسمى دولة يهودية، وتمثل عملية طرد الفلسطينيين جزءا لا يتجزأ من الأيديولوچية الصهيونية.

جاء في يوميات "هرتزل" التأكيد على تلك الأهداف. كما قال "بن جوريون" في خطاب إلى ابنه هذا الكلام نفسه، وصرح بتبنيه هذا الهدف. وفى مؤتمر "زيُورخ" سنة ١٩٣٧م قيل بصريح العبارة: "يجب أن نجد حلا للفلسطينيين؛ إما أن يتركوا الأرض خيارا وإما أن يتركوها قسرا". وكذلك كانت محاولات "وايزمان" مع بريطانيا تهدف إلى نقل الفلسطينيين من غرب الأردن إلى شرق الأردن وتوطينهم. كل ذلك هو بمثابة جزء لا يتجزأ من الفكر الصهيوني الذي استمر حتى يومنا هذا، وأخشى استمراره في المستقبل.

وأتذكر هنا الندوة التي استطعت حضورها لكي أقوم بإيضاح بعض النقاط التي تم ذكرها اليوم، حيث إنها دارت بالأساس حول عرب فلسطين أو عرب ٤٨. فقد أشرت إلى تخوفي من مستقبل عرب فلسطين؛ لأن عرب فلسطين هم القادرون على إرسال ١٢ نائبا في الكنيست، وهذا لن تسمح به إسرائيل، بل إنه قد يأتي اليوم الذي تحاول فيه التخلص من هؤلاء الذين يبلغ عددهم مليونا.

إن المؤتمرات الصهيونية التي تعقد تقوم بالأساس على التحذير من العملية الديموغرافية التي تواجهها إسرائيل، وهذا ما يجعلنا نتوقع حدوث أي شيء وكل شيء، حتى يمكنها التخلص من هذه المشكلة الديموغرافية.

لا يستطيع أحد أن ينكر أو يحاول ما وسعه أن ينكران حق العودة هو حق من الحقوق التى أقرها القانون الدولي، فهي قاعدة مستقرة عرفا وتعاقدا. فهي عرف منذ صدور دستور الثورة الفرنسية ووضع القانون الدولي، أما

في العصر الحديث فهي قاعدة مستقرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يقر بذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية جنيف والعالم أجمع، ولكن هناك فجوة شديدة الاتساع بين هذا القانون وحقائق العلاقات الدولية.

حدثنا الدكتور سلمان أبو ستة عن لجنة التوفيق الدولية التي سرعان ما تحدثت عن التوفيق، فقد حاولت في البداية تطبيق القرار (١٩٤)، ولكنها فشلت، وهذا مما دفعها إلى التحول عن ذلك والاتجاه نحو التوطين. ورغم أن الأمريكيين تبنوا القرار (١٩٤) سنويا حتى عام ١٩٩٥م فإنهم عادوا لينسحبوا من تلك العملية، فما يقصد بذلك هو مجرد رمز أو غطاء دولي لأي حل من الحلول، ولكن لا يمكن فرضُ شيءٍ يخالف القانون الدولي؛ لأن القانون الدولي يفرض نفسه.

ونتساءل: هل يمكن تطبيقه عمليا؟ وقد أجاب الدكتور سلمان: نعم، يمكن تطبيقه عمليا. ما أريده من الدكتور سلمان في هذه اللحظة هو الرد على الحجة التي يقتنع بها الجميع. والدليل على ذلك هو عدم تناول المفاوضات مسألة العودة؛ فلم تتحدث إطلاقا عن هذا الحق، وتكتفي فقط بالإشارة إلى أحوال اللاجئين وغير ذلك من الأمور التى لا طائل من ورائها. موضوع حق العودة هو موضوع لا يثار إطلاقا على المستوى الدولي، وحتى يمكنني ذلك لابد أولا أن أجد وضعا ملائما لعودة اللاجئين، لا يؤثر فى الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية.

طرحت أفكار عن "الدولة ثنائية القومية"، و"الدولة العلمانية"، ولكن كل ذلك قوبل بالرفض من قبل إسرائيل. والمطلوب الآن بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بهذه النقطة.

وأخيرا أود أن أشير إلى ما ذكره السفير محمد صبيح عن ضرورة المحافظة على الهوية الفلسطينية، فنقوم بتجميد الأوضاع إذا اقتضى الأمر فى المستقبل. هذه الدولة سوف تتفتت في يوم من الأيام. قد لا يكون ذلك فى هذا اليوم أو فى هذا العام، المرجح وأنه قد يكون بعد جيل أو اثنين، وإلى أن يأتى اليوم الذي نستطيع فيه أن نفرض حقوقنا التي لا تتعارض مع القانون الدولي، فعلينا أن نستعد له. وشكرا.

السفير طاهر شاش:

كل ما أريد الإشارة إليه هو الفرق بين حل المشكلة وفهمها، وخاصة في تلك اللقاءات. فأحيانا يكون المطلوب من هذه المجالس أو اللقاءات أن تحل المشكلة، وأظن أن ذلك ليس هو الوارد أو المطروح في لقائنا هذا، فالمطلوب هو كيف يمكن أن يخرج المحاضرون بأفضل مما دخلوا، حتى تتأكد ثقتهم فى عدالة قضيتهم، ويزيد الاطمئنان والثبات فى مواجهة العواصف والأطروحات المختلفة. أما الحل فأظن أنه خارج نطاق كل الحاضرين؛ ولذا أرجو أن يوضع ذلك في الحسبان حتى لا نحمل الدكتور سلمان أكثر مما يحتمل.

الدكتور أحمد عبد الونيس:

أود في البداية أن أعبر عن خالص شكري وتقديري للدكتور سلمان أبو ستة، على هذا الجهد العلمي الوطني النظامي أو الجهادي العملي، وأؤكد أن كل هذه الأهداف التي قام بسردها لها دلالاتها التي أراها - بوصفي عضوا شرفت بحضور هذه المناسبة المهمة - واجبا عليّ أن أعبر عنها، وأن أقيمها، وأعطيها حقها.

وبطبيعة الحال، ليس لي أن أضيف جديدا بعد هذا الجهد الكبير، وبعد هذه المناقشات المفيدة التي سمعتها. ولكن إذا كان لي أن أدلي بدلوي في هذا الخصوص فأستطيع أن أقول إنه يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في هذا المجال؛ أحدهما: يمكن أن نطلق عليه الاتجاه القانوني، وقد مثلته محاضرة الأستاذ الدكتور سلمان أبو ستة، ومناقشات بعض الزملاء، وخاصة سعادة السفير محمد صبيح، وتعقيب سعادة السفير طاهر شاش. **والاتجاه الآخر:** واقعي، يرى أننا أمام طرف لا يفترض فيه حسن النية، وأن المعطيات الدولية والإقليمية والمحلية - والمقصود بالمحلية هنا الساحة الفلسطينية متضمنة دولة إسرائيل نفسها - أقول: كافة هذه المعطيات تشكل واقعا مكرسا ثابتا، إلى حد أنه صار يلقي بتداعياته وآثاره على أصحاب الحق الأصليين المعنيين، وهم بالأساس الفلسطينيون، حتى صرنا - على نحو ما قيل - لا نجد انسجاما بين صناع القرار الرسمي في فلسطين، وصرنا أيضا نحاسبهم على هذه العبارات الفجة الصارخة التي تقال تحت ضغط الطرف الآخر للدخول في مفاوضات ارتضتها كافة الأطراف، أو بدافع إثبات تمسك الجانب العربي - ويشمل هذا الجانب الفلسطيني - بالسلام بوصفه خيارا

استراتيچيا، أو بدافع تأكيد مصداقية القرار الفلسطيني فيما يتعلق بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي وتسوية الصراع إلى آخره.

وفي اعتقادي أنه مع التدقيق والتمحيص لا يوجد هناك تعارض بين الاتجاهين، إذا وضعنا في الحسبان الوظيفة الأساسية للقانون، وكلنا يتفق على أن القانون بقدر ما ينظم العلاقات داخل المجتمع، يعكس كذلك الواقع الاجتماعي في هذا المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، إلى غير ذلك.

وفى القانون الدولي التقليدي كانت هناك مقولة مفادها أن القوة تخلق الحق وتحميه، فالدولة بمقتضى سيادتها لها الحق في شن الحرب، إذا ما ارتأت أن الحرب هي وسيلتها لتحقيق مصالحها وأهدافها، وكل ما يترتب من آثار ونتائج تضفي عليه الشرعية ويصبح قانونا، إعمالا لقاعدة أو مبدأ "ويل للمغلوب".

ويمكن أن تصاغ هذه المقولة فى عبارة أخرى مفادها: القوة في ظل القانون الدولي تعكس نفسها في مضمون قواعد هذا القانون، وتمثل شرطا لازما لإعمال أحكامه على أرض الواقع.

وإذا انتقلنا من هذه العموميات إلى المشكلة الفلسطينية برمتها التي يمكن التعبير عنها بلغة جزئية بمشكلة اللاجئين، وذلك لأن مشكلة فلسطينية بلغة كلية تساوي – فى اعتقادى – بلغة جزئية حق العودة أو مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. نستطيع أن نقول إنه إذا كانت الشرعية الدولية (القانون الدولي) في البداية قد جارت وتعسف وظلمت الحق العربي الفلسطيني، وهو ما تمثل في اتخاذ قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٤٧ بإنشاء دولتين؛

إحداهما عربية، والأخرى يهودية في دولة فلسطين، ومنطقة محايدة - إذا كانت الشرعية قد جارت في البداية على الحق العربي الفلسطيني، فإنه من حسن الحظ - فيما عدا ذلك - أن الشرعية الدولية لا تزال تعمل وتصب في خانة تدعيم موقف المفاوض العربي الفلسطيني أو الحق الفلسطيني. وبعبارة أخرى، لو أمعنا النظر في كل قرارات الأمم المتحدة بعد ٤٧، ابتداء من قرار التقسيم نفسه ٤٧ حتى الآن، نستطيع أن نقول باطمئنان إن هذه الشرعية تخدم الحق العربي الفلسطيني، وعلى العرب والفلسطينيين العمل بشتى السبل على تفعيل هذه الشرعية، وتطبيقها على أرض الواقع، أو في أسوأ الأحوال - وهو ما أؤيده حاليا - تجميد هذا الوضع، والحفاظ على هذا الرصيد من الشرعية الدولية.

إن قرار ١٩٤٧م نفسه الذي أنشأ دولة إسرائيل في فلسطين، تناول في أحكامه مصير الرعايا أو السكان الذين يقيمون في الدولة اليهودية، وتضمن القرار أن يَصدرَ تعهدٌ منفردٌ من الجانبين؛ من الدولة الإسرائيلية حال قيامها والدولة العربية حال قيامها بالالتزام بحماية حقوق الأقليات الموجودة في الجانبين. ووقتها بطبيعة الحال لم تتم الإشارة إلى السؤال حول ما إذا كان إعمال هذا القرار سوف ينال من الطابع اليهودي للدولة العبرية أم لا؟ وهل سوف ينال من الطابع الفلسطيني للدولة العربية أم لا؟ وكلنا نعرف أنه بصوت واحد - هو صوت ليبيريا - تم رفض مشروع القرار الخاص باستصدار تسوية من محكمة العدل الدولية حول مسألة: هل يجوز تقسيم دولة أم لا؟ وأجل التصويت. وقد كان هناك تساو بين المؤيدين والمعارضين.

حتى هذا القرار الذي صدر في ظروف واقعية غير مواتية للحق العربي، تضمن من الأحكام ما يمثل أساسا لإعمال حق العودة على أرض الواقع، وتمكين الفلسطينيين جميعا؛ نازحي ٤٨ أو لاجئي ٤٨ و٦٧، من العودة إلى بلادهم، واحترام حقوقهم.

وتثار نقطة قانونية أخرى بالغة الأهمية، هي أن ارتضاء القرار ٢٤٢، بوصفه أساسا للتسوية السلمية من الأطراف المعنية بالمفاوضات، وخاصة الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، قد يصرف الذهن، أو قد يعني في ظاهره استبعاد أو إلغاء القرار ١٩٤، وهذا بطبيعة الحال لا يتفق مع التفسير الدقيق والموضوعي لنص القرار ٢٤٢ وأحكامه.

ونستطيع أن نخلص إلى أن القرار ٢٤٢ الذي ارتُضِيَ أساسا للتسوية السلمية لا ينال من حق الشعب في العودة، سواء بالنسبة لـ ٤٨ أو بالنسبة لـ ٦٧؛ لسبب بسيط مفاده أن القرار في مقدمته نص على قاعدة آمرة عليا، ارتضتها الجماعة الدولية كلها، وهي عدم جواز التسليم بأي آثار غير مشروعة تترتب على استخدام القوة، كما أن القرار نص على حدود آمنة معترف بها. ومعلوم أن واضعي القرار كان في أذهانهم قرار ١٩٤٧م الذي أعطى حدودا لدولة إسرائيل، وأعطى حدودا للدولة العربية، وإلا لكان معنى هذه العبارة لغوا وتزييفا.

القرار ينص على اعتراف متبادل، وينصب على الانسحاب إلى حدود آمنة معترف بها. إذن قرار ٢٤٢ نفسه قد ارتضيَ أساسا، أو لا يوجد تعارض بين القرار ٢٤٢ وقرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار الخاص بالتقسيم (١٨١) الذي ارتضاه الطرفان أساسا. فقد أشارت الدولة الفلسطينية

إلى أنه رغم ما يشوب هذا القرار من بعض السلبيات، ورغم مظاهر الإجحاف التي حلت بالشعب الفلسطيني من هذا القرار؛ فإنه لا يمثل تعارضا، وإنما ينبغي الجمع بين قرارات الأمم المتحدة كافة الصادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية؛ تلك القرارات التي يشكل النظر في مجموعها مصدرا قانونيا واضحا ودقيقا، فيما يتعلق بصيانة الحقوق الفلسطينية وحمايتها، وأخص بالتحديد منها حق العودة وتقرير المصير.

حق العودة بالنسبة للاجئى ٤٨ حق فردي، وحق تقرير المصير فيما يتعلق بلاجئى ٦٧ يعنى إقامة الدولة الفلسطينية، ثم إن حق تقرير المصير في صورة أخرى يعنى اختيار نمط الحكم أو أسلوب الحكم، وهذا يسرى كذلك على عرب ٤٨، أما قرارات الجمعية العامة فلا تعدو أن تكون توصيات تخلو من أية قيمة قانونية ملزمة. والقول بذلك يقف عند حد المعيار الشكلي والنظرة السطحية البسيطة السريعة لحقيقة القيمة القانونية لقرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة.

من المتعارف عليه أنه بتواتر صدور قرارات الأمم المتحدة على نحو معين وبمضمون معين ولفترة زمنية معينة، ولتعبير كل القرارات عن قواعد عليا آمرة في النظام القانوني الدولي، وصدورها بالأغلبية أو اعتمادها بالأغلبية العظمى من قبل أعضاء الجماعة الدولية؛ لكل هذه الأمور – إذا ما أخذت مجتمعة – يتم إضفاء صفة الإلزام القانوني الدقيق على قرارات الجمعية العامة، وهذا له دلالة خاصة بالنسبة لاستراتيجية العمل من وجهة النظر القانونية فيما يتعلق بالمرحلة المقبلة.

بذلك أصل إلى النقطة الأخيرة وهى تحفظى على بعض الخطوات وخاصة الخطوة الأولى. فيما يتعلق بالاقتراح الأول الخاص باستراتيجية العمل أشار الدكتور سلمان إلى أن أول خطوة هي استصدار قرار من مجلس الأمن، في حين أن قرار ١٩٤ ملزم.

بداية، وكما سبق أن ذكرت، فإن القانون يعكس علاقات القوى السائدة، ويعبر عنها حاليا؛ فإذا اعتمدنا نحن هذه الخطوة وعددناها الحلقة الأولى في سلسلة الحلقات الواجب التحرك من خلالها، فإننا بذلك – حسب اعتقادي – نصادر على المطلوب، فلا يتصور والحال كذلك، في ظل العلاقات الدولية الراهنة، وواقع علاقات القوى الراهنة، أن المجموعة العربية تستطيع استصدار قرار من مجلس الأمن بهذا المضمون. لماذا أحتاج لمثل هذا القرار الآن! قرار ١٩٤ ملزم، ومتحقق، وله صفة الإلزام بكل المعاني الدقيقة لكلمة "إلزام"، ومن ثم فإنني لست في حاجة إلى قرار جديد يؤكد هذا القرار، خاصة أن الواقع الراهن يحول دون إمكان استصدار مثل هذا القرار من مجلس الأمن.

بقيت أمامنا خطوة أخرى، وهي العمل من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة. أقدم مثلا: فى عام ٢٠٠٠م أو ١٩٩٩م في الدورة الاستثنائية التي عقدت لفلسطين، نصت الجمعية العامة في قرارها على ما يأتي: أولا؛ تأكيد كافة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، بما في ذلك القرار ١٩٤، ثانيا؛ انطباق اتفاقيات جنيف على الأرض العربية المحتلة بما فيها القدس، بل توسع القرار كذلك في مفهوم القدس، وأشار إلى أن القدس هي عموم القدس

بما فيها ٤٨ والجزء الغربي. إنه قرار خطير، ومثل هذه القرارات لا يستهان بها، خاصة أنها تمثل – إن جاز التعبير – البرلمان الدولي.

إن مجلس الأمن هو الذراع التنفيذية والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن قرارات تنفيذية تماثل التنفيذ الجبري في القانون الدولي على أرض الواقع. وإذا جاز التعبير فإن السلطة التشريعية في المجتمع الدولي تملكها الآن الجمعية العامة، بوصفها ممثلة لأغلبية أعضاء المجتمع الدولي.

نحن الآن نؤمن بالواقع ونؤمن بأن هذا الواقع ينعكس بتداعياته – شئنا أم أبينا – على المفاوض العربي والفلسطيني، وأعتقد أن أمام القانونيين ثم الإعلاميين من بعدهم جهد عظيم وكبير وشاق في تأصيل هذا الصك القانوني الذي يخدم الحق الفلسطيني، وإيضاحه، ومطالبة المفاوض العربي بأن يستجيب لظروفه هذه.

إن الحد الأدنى هو ما أشار إليه الأستاذ فهمي هويدي في مقال سابق، وهو حق واجب السداد. الحد الأدنى عدم التفريط في الحقوق القانونية والأصلية، وإن لم نستطع فلنجمد. بالضبط مثلما حدث للقدس في مفاوضات كامب ديفيد الثانية. هذا إذا لم نستطع صيانة الحق الأصيل والثابت وهو الجزء الشرقي للقدس الذي احتل في ٦٧.

في النهاية يبقى أمام القانونيين بصفة خاصة يليهم الإعلاميون جهد كبير. عليهم أن يبذلوا جهدا شاقا واسعا في سبيل إيضاح المعالم والأبعاد لهذا الصك القانوني الذي يحمي حقوق الفلسطينيين، بحيث يفهم المفاوض العربي والفلسطيني بطريقة أو بأخرى أن الحد الأدنى الذي يمثل المصالح الجوهرية والقيم العليا هو إبقاء الوضع على ما هو عليه، ومحاولة استصدار

المزيد من القرارات التي تؤكد هذه الشرعية، والحيلولة دون المساس بهذه الشرعية الدولية التي تحمي الحق الفلسطيني وتؤكده، وشكرا.

دكتور أحمد يوسف:

أعتقد أني لن أقول جديدا، ولكني فقط أريد أن أسجل أننا في قلب صراع مصيري، وأتصور أنه في هذا الصراع نحتاج إلى أمرين: إلى إدارة يومية للصراع لها طابع تكتيكي، وإلى رؤية استراتيجية كذلك.

وميزة الجهد الذي يبذله الدكتور سلمان منذ سنوات، وهو الجهد الذي تبلور على النحو الذي نراه جميعا، أنه في الواقع يفيد على مستويين: مستوى الإدارة اليومية للصراع، والمستوى التكتيكي.

وقد تفضل الأستاذ **عبد الحليم المحجوب** بالإشارة إلى أهمية أن تصل هذه الأمور إلى الرأي العام الغربي، فإن الرأي الغربي به حركة حقوق إنسان، جزء منها غث ولكن جزءاً منها حقيقي، ونحن في معركة شاملة، ومن الممكن أن نكسب قطاعات من الرأي العام الدولي تكون سنداً لنا في معركة شاملة بأدوات متعددة يمكن أن تكون سلاحاً في يد المفاوض الفلسطيني، وإن لم يستطع فرض رأيه فعلى الأقل يمكنه التمسك بثوابته، وهو ما يمكن أن يكون سلاحاً في يد النظم العربية التي تناصر حق العودة، لا من منطلق قومي بالضرورة، ولكن ربما من منطلق الحفاظ على الاستقرار السياسي في بلادها أو شيء من هذا القبيل؛ فأنا لا أتصور أن أحداً – ومعنا الدكتور سلمان كذلك – يتخيل أن هذه الخطة ستنفذ في خلال مفاوضات التسوية القادمة، أو في الأمد المنظور، ولكنا نستخدمها بكل الفائدة في الإدارة

اليومية للصراع، وفي الوقت نفسه نمهد ليوم تاريخي قادم، قد يأتي بعد عشرين عاماً أو ثلاثين أو أربعين، لا أدري ولكن أثق في أنه سيأتي.

والحقيقة أنه عندما يقرأ أحد بعض أدبيات التحرر الوطني في بعض البلدان كما في بعض كتابات الجزائريين في الثلاثينيات أو بعض كتابات منكري الاتحاد الوطني في جنوب أفريقيا قبل ربع قرن من سقوط النظام العنصري، ربما يتهمهم بالحماقة، والحقيقة أنهم كانوا يحلمون على أساس من الثقة بالحقوق وبأن التفاوض داخل الحالة الاستعمارية لابد أنه سيفعل فعله في النهاية. وفي الوقت نفسه فإن مسألة التوعية بالحق مسألة أتصورها بالغة الأهمية، وقد أعجبني كثيراً ما ذكره سعادة السفير عن "المقالات السويسرية". إن هذه الجهود – سواء في موضوع العودة أو غيرها – مطلوب لمواجهة المقالات السويسرية، ولأول مرة أسمع هذا التعبير وأنا سعيد به كثيراً، فإن هذا الجهد وغيره مطلوب لمواجهة الظاهرة السويسرية في بعض الكتابات العربية.

أود أن يعلم الدكتور سلمان أن نفراً من شبابنا الصغار في الجامعة الأمريكية وجامعة القاهرة وغيرها يتخطفون الآن الخريطة التي قام هو بعملها، ويعرضونها، ويستخدمونها، ويبحثون عنها؛ يجدونها أحياناً وأحياناً أخرى لا يجدونها. هذا جزء من عملية ترسيخ الوعي بالحقوق، وهو في الحقيقة مدعوم بنضال فلسطيني. أتصور – بلا أية مجاملة – أن الذي يحدث في الحلقة الراهنة من حلقات النضال الفلسطيني منذ عام وثلث تقريبا – إنما هو معجزة. هو معجزة لأنه يخيل إلى أن هذه أول حالة تحرر وطني تتم بدون أي سند خارجي يعتد به.

وعلى سبيل المثال فإن معركة الجزائر العظيمة تمت في ظل مساندة عربية شبه شاملة، خاصة من قبل مصر. الفيتناميون كان وراءهم الصين والاتحاد السوفيتي والأفارقة... ومن ثم فإن صمود الشعب الفلسطيني أمام آلة الحرب الإسرائيلية التى تتصرف بهذا المنطق الهمجي لمدة عام وأربعة أشهر إلى الآن إنما هو معجزة، خصوصا أنه لا يصمد فقط، بل إنه حتى الآن قادر على رفع تكلفة الاحتلال، وإلحاق الضرر المتزايد به.

ومن ثم فإن من حقي أن أحلم بأن هذا السلام يمكن أن يتحقق في خلال خمسة عشر عاماً أو عشرين أو ثلاثين، ولكن في الحقيقة إن أول خطوة في عدم تنفيذه هي أن نظن أن ضياعه مسلم به، بمعنى أن هذا الموضوع الخاص بعودة اللاجئين هو أمر شديد التعقيد والاستحالة، فكيف سنعيد خمسة ملايين إلى إسرائيل؟ إذا بدأنا بالتسليم بهذه الأقوال لضاع الحق، في حين أنه إذا بدأنا بداية علمية أتصور أنه - في خلال مدى زمني يتوقف على شروط موضوعية وعلى استمرار النضال الفلسطيني وقدرته - سوف يتحسن الإطار العربي. أتصور أن أحد الجوانب الإيجابية في الإطار العربي أننا نشعر بأن الرأي العام العربي فيه شيء يموج تحت السطح. متى يتبلور؟ متى يؤثر؟ متى يغير؟ هذا الاحتمال قائم. قد يحدث بعد شهر، أو بعد سنة ...، لكنه من المحتمل أن يحدث.

هناك أيضاً متغيرات إقليمية تحدث، ومن ثم فإن ما أريد أن أقوله هو أن هناك متغيرات تسمح لنا بأن نحلم حلماً علمياً لا حلماً طوباوياً؛ فإن مثل هذه الرؤى الاستراتيجية، كما تفيدنا في حركتنا اليومية، يمكن أن تفيدنا حقا بعد عقد أو عقدين أو أكثر، وهذا ليس عيباً؛ فالجزائر احتلت عام ١٨٣٠م

واستقلت عام ١٩٦٠م، وسوف تستقل فلسطين – إن شاء الله – قبل ذلك المدى الزمني بكثير، لكن علينا ألا ننسى أن طول عمر الظاهرة الاستعمارية في فلسطين – إذا قسناها بالدولة – تجاوز الخمسين سنة بقليل، وهذا في عمر الظواهر الاستعمارية قليل جداً وهكذا فإن لدينا أسباباً موضوعية للحلم، ولدينا من ثم أسباب موضوعية للاحتفاء بهذا العمل، يمكن أن أؤكد على الكلمة التي قالها الدكتور عبد العليم. إننا نحتاج إلى جهود مماثلة، إلى غير ذلك من أبعاد القضية الفلسطينية. والآن أترك التعقيب النهائي للدكتور سلمان.

الدكتور سلمان:

أتوجه بالشكر إليكم جميعا، كما أعبر لكم عن سعادتي الغامرة بوجودي بينكم؛ حيث إنني حينما أتحدث عن مثل هذه الموضوعات في منابر أخرى يكون هناك على الأقل ٣٠ ٪ من الإسرائيليين يقفون بالمرصاد ويطرحون مقولاتهم مع حضور ٢٠٪ على الأقل من مؤيديهم، ولكني اليوم بين أهلي، لذلك أشعر بالسعادة إذ أستمع إليه منكم، حتى أتمكن من التعرف على النقاط غير الواضحة، ومن ثم يمكنني ضبطها، ومن خلال المناقشة أيضاً يمكن الوصول إلى نوع من الحل الوسط. لا يوجد كلمة قيلت هنا إلا أوافق عليها بدرجة كبيرة، ولكن أريد توضيح بعض النقاط.

بالنسبة لما ذكر عن كيفية تطبيق ما قيل، بطبيعة الحال أنتم تعرفون قصة القط والفئران، وهي قصة مفادها أنه تم وضع خطة رائعة للانتصار على القط، ولكن وقع الفئران في حيرة واختلفوا على من يقوم بتعليق الجرس

في رقبته. الأسئلة جميعها تعود إلى السؤال حول من يعلق الجرس. الشيء الثاني هو عدم قبول إسرائيل عرضنا، وعدم توافر النوايا الحسنة لديها للموافقة على ذلك. ماذا نفعل في حالة الإحباط هذه؟ الآن أحاول الإجابة عن بعض التساؤلات. في البداية لن أفكر إطلاقاً في إسرائيل وموافقتها أو رضاها، فقد تحدثت إليهم كثيراً وتبادلت معهم الحوار في عدد من المنابر، وأعرف بعضهم ممن يوافقون على حق العودة، وهم لا يتعدون ثلاثة أشخاص. حتى هؤلاء يوافقون ويقبلون ولكن بشروط، أو مع بعض التحفظات، ومن ثم فإنني لا أتوقع إطلاقاً أن يأتي أحد من إسرائيل ليقول إنهم حقاً ارتكبوا جريمة شنعاء؛ تفضلوا خذوا أرضكم. هذا ليس وارداً، فما بيننا وبين إسرائيل هو معركة وصراع وجود، حتى وصلنا الآن إلى مرحلة ليسوا قادرين فيها على إفنائنا ونحن كذلك لا يمكننا تحقيق النصر وهزيمتهم عسكريا.

بيننا وبينهم إذن معركة طويلة، ونحن نضعهم على مسافة بعيدة حتى نتمكن من التعرف على القوى التي يمكن أن تفيدنا. وفي اعتقادي أن أول قوة يمكن أن تفيدنا هي اللاجئون الفلسطينيون، ثم يليهم الشعوب العربية، ثم الغرب المتمثل في أوربا وأستثني الولايات المتحدة. أما بالنسبة للشعوب الإفريقية فإنها تتميز بالطيبة.

أما عن اللاجئين الفلسطينيين فقد حدث تغير كبير في موقفهم منذ اتفاقية أوسلو، فبعد أن تم التوقيع على هذه الاتفاقية ظنوا أنهم عائدون، ولكنهم أصيبوا بعد ذلك بخيبة أمل، وبدأت أكتب في هذا الخصوص علناً منذ ١٩٩٥م. لا يوجد مخيم إلا وقمت بزيارته: "رفح؛ بئر سبع؛ الناصرة؛ شفا

عمرو؛ العرقوب؛ نابلس؛ البقاع؛ مخيمات عمان؛ صبرا وشاتيلا؛ السويد؛ النرويج؛ بريطانيا؛ نيويورك؛ لوس أنجلوس...". لا شك أن هناك صحوة في "حق العودة". لا مقارنة بين شعور الناس بالإحباط وعدم القدرة والتمزق قبل سنوات ١٩٩٥م و١٩٩٦م وشعورهم الآن.

الآن يوجد مئات من الجمعيات والفئات التي تؤثر في محيطها. هناك أجيال ولدت في الولايات المتحدة استطاعت القيام بجهود كبيرة في الحملات التي تسمى "الحملات ضد البضائع الإسرائيلية التي تنتج في الضفة وغزة". يدل على هذه الصحوة كذلك الأعداد الكبيرة التي تم توزيعها من هذه الخريطة؛ حيث وصل حجم توزيعها إلى مليون نسخة، وبعد المقابلة التي تمت في قناة الجزيرة في العشرين من فبراير جاء أكثر من خمسمائة رسالة بريد إلكترونية ورسالة بريدية في خلال ٢٤ ساعة؛ وهو مما يدل على أن الناس متعطشة للمعرفة، وعلى مدى تمسكهم بحقوقهم، وأنه لو جاءت السلطة، ولو جاء أبو عمار، وأبو مازن، ولو جاء ألف من هؤلاء سوف يقولون إما أن نعمل في اتجاه حقوقنا وإما خلعناك.

لا أتصور أن مؤسسة فلسطينية رسمية تستطيع أن تسقط حق العودة، هناك أكاديميون يقومون بحملات كثيرة مثال: الحملة التي قمت بها ضد ما ذكره "سلفس سابه" ليس لأنه هو بالذات من قال هذا الكلام، فقد نشر هذا الكلام من قبل منذ عشر سنوات. وأنا لا أهتم بما يقوله، وما يهمني أن من يقول ذلك يقوله باسم الفلسطينيين. أنا أدعوه إلى الذهاب إلى مخيم بلاطة ليقول لهم: "لقد وجدت لكم الحل وهو كذا وكذا...". إن ظن أنه يستطيع بعد ذلك أن يخرج من المخيم آمنا فهو صاحب خيال واسع. يجب علينا أن

نصمد أكثر، وما دمت أنت صاحب الحق ولم يوقع الأفراد فرداً فـردا علـى إسقاط ذلك الحق، فلا أحد يمكنه فعل ذلك.

لا أتصور أنه حتى السلطة نفسها تفكر في ذلك، وإذا فرضـنا أنهـا فكرت، فهل تستطيع مواجهة الناس في المخيمات؟ وإذا فرضنا أنهـا قامـت بحبسهم فماذا تفعل في الـ ٧٠٪ من اللاجئين الذين هم خـارج السـلطة؟ لا أفكر في الإسرائيليين نهائياً. فهؤلاء الذين رتبوا "مؤتمر هرتلي" فـي عـام ٢٠٠١م، وقاموا بعمل ميثاق طبرية في عام ٢٠٠٢م لا أتوقع مـنهم شـيئا، ومن ثم لا بد أن نبدأ أولا بالفلسطينيين، ونثنّى بجماعات حقوق الإنسان فهي من أروع ما يمكن، وأسميها "البرلمانات الموازية".

لقد تحدثت إلى البرلمان السويدي والدنماركي والنرويجي عدة مرات، وأجد منهم تجاوباً، حتى إننا حصلنا على توقيعات ١٢٢ نائبا (من بـين ٤٥٠ فى البرلمان) يطالبون بحق العودة، وهذا أفضل من الصفر الذي كنا نظفر به دائما، وهو مما يعطينا الأمل في ازدياد هذا العدد في المستقبل.

هناك كثيرون يطالبون الآن بحق العـودة: هنـاك بعـض أعضـاء جمعيات حقوق الإنسان من الأمريكيين يطالبون بحق العـودة. هنـاك بنـت فلسطينية تدعى رانيا المصري – وهى عضو فيما يسمى الـ v. s peace، التى لديها chapters في حوالي خمسين ولاية – استطاعت أن تضع هذا على الـ political forum. أما بالنسبة للغرب – وهنا أستثني الولايات المتحـدة الأمريكية – فإنني أرى أن الغرب الأوربي يوجد لديه مجال كبيـر للتفـاهم، ويستطيع أن يصل إلى أسلوب معين في التفاهم. على الأقل يعرف أن هناك حقا للآخر. لذلك أوافق الأستاذ عبد الحليم محجوب في أننا لا بد أن نوجـه

حديثنا إلى الدول الغربية. هناك سؤال دائما ما يُسأل: هل المفاوض الفلسطيني لديه هذا الكلام؟ بالطبع هذا الكلام وصل لهم، ولكن ليس بطريقة رسمية؛ ولا أعتقد أن أحداً منهم قد تبناه بطريقة رسمية.

إذن لابد أن نستمر في المطالبة بحقوقنا، فالفلسطيني أمامه جبل من الصخر وعليه أن ينحت فيه. إنهم الآن ينحتون في جنين وفي بلاطة. هنا أود أن أقص عليكم حدثاً وقع لي منذ يومين، فقد وصل إليّ بريد إلكتروني مدسوس من إسرائيل من إحدى الـ NGO's ، حيث قالوا إن "الشين بيت" شعرت بزيادة الاهتمام بحق العودة، وإن المؤسسات العربية (الـ NGO's) أو الفلسطينية أصبحت ناشطة جداً، وإن "الشين بيت" وضع مزيداً من الضباط لمجابهة هذه الأفكار، وإنهم سوف يقومون بعمل مواقع جديدة على الشبكة لليهود العرب، للمطالبة بحقوقهم، وإن "الشين بيت" - بما لها تغلغل مخابراتي قوي - سوف تقوم بمتابعة هذه الأمور. إنه كلام مزروع planted.

في النهاية أود أن أقول إن ذلك كله لا يسبب لي أي شعور بالإحباط، فنحن وراءهم، والنفس طويل، وسوف نستمر. الآن يوجد أربعة آلاف جمعية تلف العالم، والأفارقة تركوا مشكلاتهم وقالوا: تسقط دولة "الأبرتهايد". الإسرائيليون أنفسهم يقولون: نحن نخاف على حياتنا، ونحن نسير في الشارع. كل هذا يمثل تقدماً؛ وهو تقدم له دلالة كبيرة، خاصة أنه جاء بعد أوسلو، حيث تميز بالتصاعد والفوران، ثم حدث له هبوط، تلاه تصاعد مرة أخرى.

السفير محمد صبيح:

إن المشكلة ليست مع العالم العربي، فلنلاحظ ما يجري في الفاتيكان والملفات التي فتحت حتى عام ١٩٣٤م وتم رفضها، وقالوا نريد ملفات لـ ١٩٢٢م، فهم يغالون في الطريقة التي يعاملون بها العالم إلى درجة خطيرة للغاية. القضية الأخرى تظهر عندما نتابع ما يجري في روسيا. هناك مغالاة في تحقير الشعب الروسي وضرب مؤسسات الشعب الروسي. إن المنطق الإسرائيلي هو منطق نازي؛ منطق الشعب المختار؛ الشعب النقي. هذا يطبق علينا. مشكلتهم أنهم جاءوا إلى هذه المنطقة من العالم، ولذلك فإننا عندما نتحدث هذا الحديث، ونقدم هذه الدراسات، نطالب بحقنا وهذا هو الأساس.

لقد تصرف المفاوض الفلسطيني بمنتهى الذكاء والحكمة في موضوع اللاجئين، وطالب بفقرة واحدة: أعطني اعترافك بحق العودة للفلسطينيين، وبعد ذلك تعال نتناقش. من سوف يرجع؟ أبو عمار يقول إنهم لن يرجعوا جميعا، فهو يريد أن يطمئن المجتمع الإسرائيلي، ولكنه قال أعطني حق العودة فقط. وهكذا فإن إبقاء الملف مفتوحاً أمر مهم للغاية.

القضية الأخرى هي المتعلقة بخطاب أبو عمار. اعتدنا نحن مع القضية الفلسطينية للأسف الشديد أن نجد مشجبا نعلق عليه مشاكل إسهامنا في دعم هؤلاء الناس. تذكر حينما واجهنا قضية الأرض، وفي بغداد عندما خرج الجيش العراقي بكامل عتاده وقواته على الشعب العراقي المتحمس؛ كيف عاد هذا الجيش؟ جاءت المخابرات البريطانية التي كانت تحكم معظم

دولنا العربية، وذهبنا فوجدنا الفلسطينيين باعوا أراضيهم وبدأت المقولة تتنقل وتتكرر. والآن يطالبونا في المجلس الوطني بالتوحد. ولِم لا نختلف؟ فقد يكون في هذا الاختلاف رحمة. لكن ليس من المطلوب أن يحارب بعضنا بعضا. هل ما يقوله الشيخ أحمد ياسين في التلفاز مهادنة أم أن هناك تنسيقا وعملاً يتم تحت الأرض؟ أم أن هناك تنظيمات تعمل معاً؟ هذه التكتيكات اتركوها لنا، فإذا لم تكن قادرة على أن تعطيني، فمن الأفضل أن تتركني أعمل. وإذا كنت تستطيع أن تعطيني فأعطني مثلما فعلت الصين مع فيتنام التي كانت قضيتها أبسط وأسهل من قضيتنا، فالحائط الصيني كله يجلب لهم السلاح، والاتحاد السوفيتي أيضاً يحارب معهم.

ماذا عمل "سرنسييه"؟ إن رأيه رأي فردي، ولا نقبل ذلك. إنني أتساءل: ما الجهد العربي في دعم المفاوض الفلسطيني؟ إنني أتحدث من خلال شعوري بألم شديد من ذلك كله لأني في الجامعة العربية لا أستطيع أن أحصل على قرض مقداره ٢٥ مليون دولار، فلا تستطيع المستشفيات استيعاب المخيمات، ولا تستطيع الحصول على الدواء في المخيمات، ومن ثم فإنني عندما أتحدث عن حق العودة والقدس لابد أن يكون هناك مسئول معي سواءً بسواء، لكن من غير المقبول على الإطلاق أن نقف متفرجين بحجة الاختلاف أو أنهم تنازلوا، فإن الفرد الإسرائيلي يدفع الدولار ويسب شارون؛ إنه يقوم بالدفع لإسرائيل رغم كل الانتهاكات للحريات. هذا ما نتوجه به إلى الدوائر العربية، ومن يقول إننا ليس لدينا قرار، أرد عليه وأقول: بل لدينا قرار عربي استراتيجي باسترجاع الأرض المحتلة عام ٦٧ وإقامة دولة

فلسطينية مستقلة. هذا القرار العربي الذي نحن متفقون عليه في القمم العربية نعمل ونحاول قدر ما نستطيع من أجل تطبيقه.

دكتور عماد:

أريد أن أوضح نقطة أساسية، هي أنه عندما نقوم بمناقشة حق العودة أو قضية ما، فإننا نخلي أذهاننا من موضوع تحديد السلطة الوطنية أو من يكون مع السلطة الوطنية. من ناحية أخرى فإنه – للأسف الشديد وهو شيء يسبب لي أحياناً ألماً نفسياً شديداً – توجد مقالات تسب الرأي العام العربي لأنه لم يتحرك، وهذا يرتبط بفكرة الوصايا، وكأن المطلوب من الرأي العام العربي أن يدعم بدون أن يسأل، ثم إنني لم أتحدث عن الخلافات فهي صحية، ولا أتحدث عن وجود حكومة معارضة، فليس لدينا نظام ديمقراطي واحد في العالم العربي، أما النظام الفلسطيني فأنا لست في حاجة لأن أحدد ما إذا كانت السلطة الوطنية ديمقراطية أم لا، ولا أتساءل عما تعمل؛ فأنا لم آت اليوم لأهاجم السلطة الوطنية، ولكني أرفض بوضوح ممارسة الوصاية. بمعنى أنه إذا كنت فلسطينيا أو على علاقة بالسلطة فإنني أتصور أن من حقي أن أقول إن الرأي العام يدعم أو لا يدعم، ولا يحق لأحد أن يناقش كلامي. والحقيقة أنه من حقي أن أناقش؛ من حقي أن أقول إني أنتمي إلى الحكومة المصرية، ولا أنتمي إلى الحزب الوطني. من حقي أن أقول وجهة نظري.

الدكتور أحمد يوسف:

في نهاية اللقاء أكرر الشكر للدكتور سلمان على هذه البداية الموفقة لوجوده معنا في القاهرة والمعهد، وأشكركم جميعاً على الحضور وعلى إثراء المناقشة.

الندوة المفتوحة

ألقى الدكتور سلمان أبو ستة محاضرته التى دار فى أعقابها النقاش الآتى:

الدكتور أحمد يوسف:

إن الكلام لا يحتاج إلى تعليق؛ فهذه دراسة علمية عن حق مشروع، مدعومة بمنطق التاريخ المعاصر الذي يشير إلى نجاح كل حركات التحرر الوطني في استخلاص حقوقها، ومدعومة أيضاً بنضال الشعب الفلسطيني الذي نشهده واقعاً أمامنا في كل يوم. والآن نفتح باب المناقشة.

الأستاذة سعاد منسي:

لدى الجامعة العربية مشكلتان؛ المشكلة الأولى أننا لا نبدأ بالمبادرة وإنما نعقب بالدفاع، وهذه وسيلة تجعلنا ندخل في متاهات، في حين أنه لو بادرنا لاختلف الوضع تماماً.

الأمر الآخر الذي أريد أن أعرضه أمر أراه ينطبق على القوانين الدولية ذاتها، ولكننا تركناه خلفنا ولم نعد نفكر فيه؛ أعني التقسيم الذي حدث عام ١٩٤٧م؛ ما الذي تم بموجبه: أعطيت دولة شرعية قانونية؛ لمن؟ لعصابات.

هذه الكلمة ليست سباً. لم يكن هناك شيء يسمى إسرائيل، وأعطيت له أجزاء من فلسطين بمقتضى القرار الدولي. القرار الدولي أعطى فلسطين الشرعية لعصابات. إنهم يعبثون بنا فلماذا لا نقلب المائدة عليهم، ولماذا لا نقول إن القرار من أساسه باطل وما بني على باطل فهو باطل؟.

الأستاذ عبد القادر ياسين:

أشكر الدكتور سلمان "راهب اللاجئين والعودة"، خاصة على الجزء الأكاديمي الذي حفل بأرقام وإحصاءات دقيقة، ولكنني أقف مشدوداً أمام النتائج التي رتبها على هذه المقدمات، فهي نتائج تسمى بلغة السياسة "نتائج إرادوية"؛ أي أضع إرادتي فوق الحقائق الصلبة. في البداية قال الأستاذ الدكتور سلمان أبو ستة إن العودة تعني عودتي إلى مسقط رأسي؛ إلى البيت الذي ولدت فيه، ثم اقترح أن نعود إلى الأماكن التي فيها سكان إسرائيليون قلائل، وبالطبع فإنه حتى هذا لا يقبله الإسرائيليون. وقال إنهم أتوا بمليون يهودي روسي، في حين أن عدد اللاجئين في غزة ولبنان مليون، وهذا يعني أن حجتهم ضعيفة وحجتنا أقوى، وأقول إنه لن يعود الأهل إلا إذا عادت البلاد وتم تحريرها.

الأستاذ عبد الله الحوراني:

إخواني الأعزاء؛ ما تفضل به الدكتور هو عمل عظيم، والجهد الذي يقوم به على المستوى الدولي والعربي جهد عظيم كذلك. ضمن الحلول المطروحة لقضية اللاجئين أحياناً يحدث خداع فيما يتعلق بما يقال عن عودة اللاجئين إلى دولة فلسطين، فليس المقصود بالعودة هو عودة اللاجئين من الخارج، فاللاجئون عندما يحلمون بالعودة ويطمحون إلى العودة لا يفعلون ذلك من أجل العودة إلى الأراضي الفلسطينية وإنما من أجل العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم، والدليل على ذلك أن الثورة الفلسطينية المعاصرة انطلقت عام ١٩٦٥م، ولم تكن الضفة وغزة المفترض إقامة الدولة فيهما قد

تم احتلالهما بعد، فلماذا إذن قام الفلسطينيون في الخارج بهذه الثورة؟ قاموا بها من أجل العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم، وكان دائما هدف التحرير يكتمل بحافز العودة. ولذلك كانت مخيمات الخارج هي منطلق الثورة ووقودها، وحتى عندما انتقلت الثورة إلى الداخل متمثلة في الانتفاضة، سواء الانتفاضة الأولى أو الانتفاضة الثانية؛ تحملت مخيمات الداخل عبئاً أساسياً. الأمر لا يتعلق بعودتهم إلى فلسطين، فهم موجودون على أرض فلسطينية، ولكن لأن هدفهم هو العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي هجّروا منها عام ١٩٤٨م بالإضافة إلى هدف إجلاء الاحتلال، فقد تحملوا عبئاً أساسياً.

ما تفضل به الدكتور حول إمكان العودة قائم، لكن ما الذي يحول بيننا وبين العودة؟ إنه الاحتلال. ومن ثم ليست المسألة مسألة إمكان العودة أو عدم إمكانها، حيث إن الأرض متاحة وتتسع لنا ولهم، ولكن المشكلة تكمن في هذا الكيان العنصري الذي يصر على بقاء الدولة اليهودية ولا يريد على الأرض الفلسطينية فلسطينياً واحداً. ونحن - الفلسطينيين - لا نقبل أقل من العودة إلى أرضنا وممتلكاتنا.

لماذا يستهدفون المخيمات الآن بالذات، ويقومون بإطلاق ادعاءات بأنها مخيمات إرهابية تمثل أوكاراً للإرهاب؟ ذلك لأن قضية اللاجئين بدأت تبرز. ما يضعف إمكان تحقيق كلام الدكتور سلمان هو أن قضية اللاجئين لا تحتل المكانة الحقيقية لها في الذهن العربي، وفي الفكر العربي، وفي السياسة العربية.

يجري التركيز الآن على إجلاء الاحتلال عن الضفة وغزة، وأحياناً يجري التركيز على القدس بدون إدراك أن أساس قضية فلسطين هو قضية

اللاجئين، وأنه بدون حل لهذه القضية لا يمكن حل قضية فلسطين. وقضية اللاجئين لا حل لها إلا بالعودة إلى الأرض والممتلكات. ومن هنا نقول إن هذه مسألة طويلة الأمد، ومن ثم فإنه حتى لو عادت الضفة وغزة لا يمكن المساومة على قضية اللاجئين.

الأستاذ مجاهد مليجي:

أريد التأكيد على نقطة؛ هي أن مجلة القدس التي يصدرها مركز الإعلام العربي جمعت فتاوى من علماء الأمة الإسلامية في البلاد العربية وفي البلاد غير العربية، أجمعت على التأكيد على حرمة تنازل أي فلسطيني عن شبر من أرضه، وذلك حينما طرحت قضية تعويض الفلسطينيين عن أرضهم.

السؤال الذى أريد أن أطرحه هو: هل في ظل إيمان العقلية الصهيونية بالقوة واستخدام القوة يمكن أن يجدي سلام أو تفاهم؟ وهل العرب – شاءوا أم أبوا – مجبرون على أن يلجأوا إلى خيار القوة وينفضوا عن كاهلهم خيار السلام الذي ثبت فشله منذ مدريد حتى الآن؟

م. فتحي عبد الحميد:

بداية أحيي كفاح الشعب الفلسطيني الذي يرفع رأس كل عربي، ويفتخر به كل عربي. ونحن هنا في مصر نرفع لكم الرايات والقبعات، يا ليتنا نبذل الدماء معكم! نتمنى هذا!

أريد من الدكتور سلمان أن يفسر لنا كيف نحقق الحلم إذا كنا نتصادم مع عقلية جبارة يهودية يساندها الغرب؟ أنت تراهن على تغير النظام

الدولي، وأنا أراهن معك، ولكن متى يتحقق الحلم؟ وإذا عاد اللاجئون فكيف يكون وضعهم؟ هل يكونون تحت إمرة الإسرائيليين أم يكون لهم علاقة مع الدولة الفلسطينية؟ ألا تخشى سيادتك من أن تفرغ الإيديولوجية الفكر اليهودي من محتواه بهذه المسألة؟ وهل هذا ينيغي؟

الأستاذ أسامة عرابي:

لم يقل الأستاذ الدكتور سلمان: كيف يمكن تحقيق العودة؟ لأن المشروع الذي قدمه الأستاذ الدكتور سلمان - برغم وجاهته - يحمل من النوايا الطيبة أكثر مما يحمل من القدرات والإمكانات على تحقيقه. كيف يمكن في ظل وضع معقد عربياً ودولياً تنفيذ هذا الحق الأصيل الذي لا يماري فيه؟ مبادرة الأمير عبد الله خلت من نص أو ذكر لحق العودة، وحصرت المسألة فقط في إطار التسوية الدائمة والانسحاب.

مشروع "سرنسيية" الذي يمثل عرفات وما يسمى بالسلطة الفلسطينية، يقايض على حق العودة بإقامة دولة فلسطينية كاريكاتورية؛ مسخ.

هناك مشروع خاص بالأردن؛ حيث طرحت الحكومة الأردنية مشروعاً تحت اسم "الخطة الاستراتيجية للسكان بالأردن"، من أجل أن تلغى الصفة السياسية للمخيمات، وغيرت اسم مدير شئون عمليات الأردن "عمليات وكالة الـ "Anrwa" إلى مدير عمليات الوكالة، وهذا يعني تغيير علاقة الأردن بقضية اللاجئين؛ أي تحويلها من دولة مضيفة للاجئين إلى دولة بها مواطنون لاجئون. كما يترامى إلى أسماعنا - وهو ما نشر في جريدة الحياة الدولية - أن هناك خطة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في جنوب العراق،

ويذهب البعض إلى أن ما يسمى بالمنطقة الآمنة للشيعة في جنوب العراق لا يتناقض مع خطة توطين اللاجئين الفلسطينيين في جنوب العراق. إذن لماذا لا نتحدث عن المشروع الأساسي، وهو كيفية تفعيل القدرات الذاتية الفلسطينية والعربية من أجل استرداد حقوقنا كاملة؟ لأن المهزلة الأساسية والقضية الأساسية أننا – منذ نكبة ٤٨ – لم نعمل على تفعيل هذه القدرات، ودائماً كان شعار عرفات الذي قاله في بيروت سنة ١٩٨٢م "لابد من كسب bonus سياسي واحد"، ولم يحصل سوى على كلمة من فيلب حبيب، لكي يبرر انسحابه من لبنان، ولتسجيل بعض النقاط بتدخل أمريكا في لبنان. إذن لابد أن نتحدث عن تفعيل القدرات الذاتية والوطنية، ولابد من إعادة ترتيب البيت الوطني على أساس من الصدق والشفافية، حتى يمكن تجنيد القدرات الفلسطينية لدحر العدو الصهيوني.

أحمد عبد الرحمن زعفان:

ما خطوات تفعيل تلك الدراسة الممتازة لتقديمها وشرح أفكارها على المستوى الشعبي في الدول العربية وللاجئين الفلسطينيين أنفسهم والرأي العام الأوربي ولصانعي القرار الذين يشملون المفاوض الفلسطيني، والدول العربية، وجامعة الدول العربية ليتم تقديمها إلى القمة، ولتتبناها الدول الأوربية والولايات المتحدة ورعاة عملية السلام؛ "الأمم المتحدة والهيئات الدولية"؟

الأستاذ محمد أغا:

ليس الاحتلال فقط هو ما يحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين، ولكن الخيار العربي الاستراتيجي على أساس القرارين ٢٤٢،٣٣٦ يحول دون ذلك.

الأستاذة سمر الأزهري:

لقد طالبت سيادتك العرب بمساعد الفلسطينيين والضغط في اتجاه عودة اللاجئين إلى بلادهم، فكيف يمكن للعرب أن يساعدوا الفلسطينيين لتحقيق ذلك في حين أن العرب جميعهم يتلقون المساعدات والمعونات من الولايات المتحدة التي تمثل السند الرئيسي لإسرائيل؟ وكيف يتسنى ذلك مادام التسلط الأمريكي مستمراً؟

عرفات حسني حسين:

يرى بعض الباحثين أن حق العودة حق متبادل، ويمكن للاجئين الفلسطينيين العودة إلى ديارهم في الوقت الذي تقوم فيه كافة الدول العربية بإعادة كل الممتلكات التي تركها رعايا إسرائيل في تلك الدول. فهل تتفق هذه الرؤية مع رؤية سيادتكم في هذا الموضوع؟

الأستاذ جلال جاد:

أحلام الأمس هي حقائق اليوم، وأحلام اليوم هي حقائق الغد. هذه هي النقطة الأولى، أما النقطة الثانية فتتعلق بالتسرع العربي لأجل حل

القضية الفلسطينية بدرجة تفوق تعجل السلطة الفلسطينية، وذلك في مقابل الحصول على أي شيء.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بطول أمد القضية الفلسطينية ومدى ما تتطلبه من صبر، فلماذا نفقد روح الأمل بسرعة ونريد الخلاص من القضية؟ وما أختم به هو حديث عن النبي "صلى الله عليه وسلم": لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، حتى حتى يختبئ اليهودى من وراء الحجر، فيقول الحجر أو الشجر يا مسلم؛ يا عبد الله؛ هذا زفر خلفي فتعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود". ويكثر اليهود من زراعة هذا الشجر، وهذا دليل على أنهم يعرفون حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم).

عبد الرحيم الكريمي:

لقد قمت سيادتك بتلخيص طريق العودة في كلمة صغيرة خلال المحاضرة، وهي "تخليص الصهيونية من عنصريتها". ولدي طريقة لتحقيق ذلك: علينا أن نطلق يد شعوبنا العربية في المكافحة والصراع والمقاومة ضد هذا المشروع الصهيوني الأمريكي، أعني أن على الحكومات العربية أن تطلق يد شعوبها في التعامل مع إسرائيل ومع المشروع الأمريكي، وعلينا تكوين جهة وطنية من كافة القوى الوطنية في مواجهة هذا المشروع الأمريكي الصهيوني. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تدمير هذا الفكر العنصري في دولة إسرائيل.

سمير سعيد:

يكاد يكون المشروع الخاص بالدكتور سلمان حلماً ورديا، ويوحي بأنه يتعامل مع أناس يؤمنون بالحق والعدالة، وهو ما لا يوجد في الواقع الفعلي. الآن يوجد مشروعات لتوطين مثلث الجليل، والأماكن التي ذكرتها سيادتك تتميز بأغلبية عربية، فهناك مشاريع لتوطين الجليل، والنقب، ونهر الأردن...إلخ. كما أعلنوا خلال الأسبوع الماضي عن مشاريع لتطوير النقب ليجلبوا ملايين المهاجرين الروس، والآن نتكلم نحن عن العودة. هذا الكلام يكرر منذ خمسين عاماً ولا يوجد له حل تقريباً.

نشوى السيد:

ما رأي سيادتكم فيما قام به شارون من محاولة لتصفية مخيمات اللاجئين بدءاً من صبرا وشاتيلا، مروراً بعمليات القتل، وصولا إلى اجتياح مخيمات بلاطة وجنين؟ ما الذي يستثير شارون في المخيمات؟ لماذا لا تقوم السلطة الفلسطينية بمحاولة لنفض الغبار عن مشكلة اللاجئين وإظهارها واستثارة الرأي العام العالمي حولها لحل هذه القضايا، وتوضيح أن حل مشكلة اللاجئين هو الأساس للتوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي؟ وما رأي سيادتكم في دور الجامعة العربية لحل مشكلة اللاجئين؟ وما الذي يمكن أن يقدمه العرب للاجئين؟

إبراهيم بيطار:

فيما يتعلق بالنظرية الديموغرافية للتطور السكاني، هناك مرحلة انفجار سكاني تليها مرحلة التوازن، فهل مازلنا نراهن على الزيادة السكانية للعرب حيث التطور الطبيعي ينتقل إلى مرحلة التوازن، إلا إذا كان هناك قرار سياسي بأن يتم استخدام الولادة سلاحاً، ومن ثم فإنه حتى إذا توصلنا الآن إلى تسوية، سيطرح التغير الديموغرافي خيار العرب بعد خمسين عاماً أو أكثر.

النقطة الأخرى تتعلق بسؤال طرح عن موضوع اللاجئين، حيث إنني من الجيل الثالث، وهو سؤال عن موضوع التعويضات. ما زالت عائلتي تملك صكوكاً لأراضي أجدادي في فلسطين، وهذه كلمة أقولها وسأعلمها لأولادي من بعدي: إني على استعداد لتقديم كافة أوراقي وأملاكي في مقابل أن أعود إلى بيت والدي في فلسطين.

ياسر:

هل هناك مؤسسة يمكنها أن تتبنى هذه الخطة؟ وهل هناك خطط أخرى وضعت لحل هذه القضية بطريقة تختلف عما تفضلت به سيادتك؟

رءوف أبو عابد:

تم تقسيم الفلسطينيين إلى فئات (ا)، (ب)،... وإلى فلسطينيي لبنان عام ٤٨، وفلسطينيي الأردن، وهناك خطة السنوات الخمس وخطة السنوات

الثلاث، بالإضافة إلى وجود فلسطينيين مسجلين وآخرين غير مسجلين، فهل لهذا التقسيم أي تأثير في حق العودة لكافة الفلسطينيين؟

عائشة العولقي:

بالنسبة للعرب الذين اكتسبوا الهوية الإسرائيلية منذ عام ٤٨ – وهي قضية الدكتور عزمي بشارة – ما واقعهم في حالة قيام الدولة الفلسطينية؟ وفي ظل تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أين جمعيات حقوق الإنسان وأين المنظمات الدولية؟ وهل في ظل هذه الأحداث يحق لنا – نحن العرب – أن ننتزع حقوقنا بأيدينا بدلا من أن نطالب بها الهيئات الدولية والمجتمع الدولي؟

الدكتور سلمان:

أشكركم جميعا على هذه الإسهامات الرائعة من خلال ما طرحتموه من أسئلة تدل جميعها على مدى اهتمامكم الصادق بحق العودة وحقنا في الأرض العربية، ولذلك تدور كافة الأسئلة حول كيفية التطبيق، وليس حول وجاهة هذا الحق. عندما أتحدث عن هذه الخطة في أي مكان فإن السؤال الأول الذي يطرح عليّ هو: "هل تعتقد أن إسرائيل ستقبل هذا؟ وهل يمكن إقناعها؟ هل هناك حل غير الحرب؟ لقد تعلمت الهندسة، ومهمة المهندس هي البناء والعمارة؛ أي أنه يتعامل مع الحقائق، ويضع الخطط: كم من القوى العاملة مطلوب؟ كم من الرقعة الجغرافية مطلوب؟"، فأنا لست حالماً. كل ما أردته هو طرح سؤال على نفسي: هل لنا حق العودة إذ أردنا العودة؟ هل

هناك مشكلات في تحقيق هذه العودة؟ وكيف يمكن أن نواجه هذه المشكلات في حالة وجودها؟

حينما نضع خطة ممتازة أو متكاملة من هذا النوع، وأمام عجزنا العربي الرسمي، وأمام تحدينا العربي والشعبي، يأتي السؤال الرئيسي: "من الذي يعلق الجرس في رقبة القط"؟ إنني أثق في عدم قبول إسرائيلي طوعاً بهذه الخطة، ولكني أوجه حديثي أولا إلى الشعب الفلسطيني؛ فهم يعرفون هذا الحق ولكنهم سمعوا من مسئولين أو غير مسئولين أن البلاد امتلأت بالسكان، وأنه لم يعد لهم شيء هناك، وهو مما يسبب لهم إحباطاً. وعندما أتحدث إلى أكثر من ٢٥ مخيما في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان فإن السؤال حول إمكان العودة يكون مطروحاً، فهم يؤمنون بحقهم ولن يتنازلوا عنه، ولكن الآخرين سببوا لهم إحباطاً، حيث أكدوا لهم استحالة العودة، ومن هنا أقول إنه ليس لنا حق فحسب، بل يمكن كذلك التغيير. ومن ثم فإن الخطوة الثانية هي ألا أفقد الأمل، وأن أثابر بعناء وإصرار على التمسك بهذا الحق، وألا نوقع على إسقاطه. علينا بعد ذلك أن نجمع أنفسنا في تنظيمات شعبية ذات مستوى عال من الكفاءة والإدارة، ونطالب بهذا الحق في جميع المستويات.

أقول هذا تحت اسم المقاومة، وأقصد المقاومة بمختلف أشكالها وأصنافها. الذين يحاربون الآن في مخيم جنين وبلاطة هم مقاومة فعلية، والذين يتحدثون في المنابر الدولية هم مقاومة، والذين يرفضون معنوياً ونفسياً ومعيشياً الاحتلال الصهيوني ويرفضون إسقاط حق العودة هم مقاومة، فيجب أن نقاوم بجميع الوسائل، خاصة أن لدينا الآن مجتمعاً دولياً أصبح

يمكن الوصول إليه. قبل خمسين عاماً لم نكن نعرف هذا العالم، والآن نحن نعرفه، ولنا من يمثلنا أمامه، ولنا وجود تقريباً في كل دولة من دول العالم المؤثرة، فأنا لا أسقط شيئاً من هذا، ولكني أقول إنه في حالة القيام بهذه الخطة سوف يكون الأمر عل هذا النحو أو ذاك.

إذن نحن نشرح المشكلة، ونشرح أبعادها، ونقول إن الحل ممكن، ولكن لا أقول الآن بالضبط كيف يكون الحل، ولكن أقول إنه يجب إتمام الحل على هذا الأساس. قرار ٢٣٦ الذي صدر عام ٧٤ قال إن على جميع دول العالم واجباً في تأييد الشعب الفلسطيني في الكفاح المسلح لكي ينال حقه. لا أستثني شيئاً من هذا، ولكن هناك ميادين كثيرة يجب تغطيتها "ميدان إعلامي؛ ميدان قانوني؛ ميدان الرأي العام ...".

وأقول لكم إن هذه الخطة قد سلمت إلى كل عضو في مجلس العموم البريطاني، وفي معظم برلمانات أوربا، وهناك كذلك موعد مع البرلمان الأوربي لمناقشته، كما سلمت هذه الخطة إلى لجان كثيرة لحقوق الإنسان، وإلى مراكز بحث في أمريكا وأوربا.

ولذلك أقول إننا نتوجه إلى الشعب الفلسطيني، ثم نتوجه إلى الشعب العربي، وعندي أمل كبير في الشعب العربي، وفي كل البلاد العربية. الآن جاء دور الشعوب، فلها دور كبير. نريد أن نبذل جهدا شعبياً في كل البلاد العربية، بحيث تقف الشعوب العربية مع الفلسطينيين لتنفيذ هذا الحق.

كما أريد أيضا زيادة معرفة الرأي العام الأوربي بقضيتنا. مثال لتوضيح ذلك: منذ أسبوع أو أقل قمت بإرسال مجموعة من الكتيبات التي تشرح هذه الخطة إلى أصدقاء متعاطفين في الولايات المتحدة، وطالبتهم

بإرسالها إلى أعضاء الكونجرس، ومن المؤكد أنهم لن يطلعوا عليها، بل سوف يقومون بإلقائها في القمامة، أو باستغلالها في إثبات عكس ما نهدف إليه فقد يحاولون أن يثبتوا بها أن الفلسطينيين يهدفون من وراء ذلك إلى القضاء على إسرائيل، وسوف يتهموننا بعدم رغبتنا في السلام. ولكن هذه الجمعيات كافة اعتذرت لي لعدم قدرتها على توصيل هذه الكتيبات لأعضاء الكونجرس، لأنهم قالوا إن عداءهم للفلسطينيين شديد وتمسكهم بالإسرائيليين قوي.

أما بخصوص ما ذكر عن تنسيق مواقف الدول العربية عن طريق الجامعة العربية، فأقول إن الدول العربية تهتم بمشاكل اللاجئين منهم في لبنان والأردن وغيرهما. وقد قمت بزيارة هذه الدول كافة، وتحدثت لدى معظم المسئولين الرسميين في حكومات تلك الدول، وهم إما خائفون من اللاجئين وإما يريدون الخلاص من موضوعهم.

أما الأمم المتحدة والهيئات الدولية، فأعتقد أن هناك لنا قوة كبيرة فيها؛ بمعنى أننا لا نملك الآن سوى الشرعية الدولية، وعلينا ألا نسقطها. ربما يتأخر تنفيذ حقوقنا، ولكننا لا نسقطها. هناك لجنة حقوق فلسطين وهي تقوم بعقد مؤتمرات جيدة في كل عام، ومن الممكن تطويرها إلى مستوى أفضل. إذن حملة التنوير وتعبئة الرأي العام الفلسطيني والعربي والعالمي المستنير يجب أن تستمر، بحيث لا نترك أي خيار يمكن الإفادة منه.

أصل إلى السؤال الذي يناقش الخيار الاستراتيجي على أساس القرار ٢٤٢ أو قاعدة السلام. ما أفهمه أن الخيار هو واحد من بدائل؛ بمعنى أن لدى خيار أن أخرج من القاعة الآن أو بعد نصف ساعة أو غير ذلك، فهذه

خيارات، لكن عندما أقول إن خيار السلام خيار استراتيجي فهذا مرفوض؛ إذ يعني أني أسقط كل الإمكانات الأخرى ولا يبقى إلا هذا الخيار، ويحق للعدو أن يؤكد أنه لم يعد لدى سوى الاستسلام الذي نفسره الآن بأنه السلام. الخيار يجب أن يكون واحداً من عدة بدائل، وأن يكون لدى القدرة على الحرب، وذلك لأنه في حالة توافر القدرة على السلام التي أبادر بها أمام العدو، وفي حالة محاولة فرض شروطه، فإنه يمكنني اللجوء إلى المقاومة، وحينما أجدها لا تكفي يكون لدى القدرة على الحرب؛ ومنها الحرب الاقتصادية، والحرب العسكرية..إلخ، فإذا لم يكن هناك قوة رادعة فلا قيمة لخيار السلام.

هل تتوقع من عدو وضع هدفه واستراتيجيته على أساس إزالتك من وطنك أن يغير وعيه؟ لا يمكن حدوث ذلك. وما قيل عن أن قصدي من العودة هو العودة إلى مناطق قريبة من أرضهم ليس صحيحاً، فلم أقصد ذلك، وما قصدته هو أن اللاجئ تبقى صفته تبعا للقانون الدولي قائمة إلا إذا عاد إلى البقعة نفسها "الأرض نفسها التي طرد منها". وهذا الكلام مذكور بصراحة في المذكرة التفصيلية للقرار ١٩٤، ولذلك نجد لاجئين في إسرائيل في شفا عمرو، وهناك لاجئون في بلد اسمها عين حوض بفلسطين المحتلة، وهناك بلدة جميلة على سفح تل بها بيوت أثرية قديمة أخذتها إسرائيل وحولتها إلى فنادق للفنانين الإسرائيليين، وفي مقابلهم يعيش أهل البلدة في أكواخ وبيوت متواضعة، ينظرون كل يوم إلى هؤلاء المغتصبين الذين يتمتعون ببيوت ليست من حقهم. هذا هو اللاجئ. حتى لو كان على بعد

كيلو متر واحد من أرضه أو بيته فهو أيضا لاجئ. اللاجئ إذن تبقى صفته إلى أن يعود إلى الدار أو الأرض التي طرد منها.

تحدث الأستاذ عبد الرحيم الكريمي عن العنصرية الإسرائيلية وضرورة نزعها، وهذا صحيح، فإن الحية إما أن تقتلها وإما أن تنزع السم منها، ولا يوجد حل آخر، ولكن نزع السم غير ممكن إلا إذا تغيرت التركيبة السكانية لإسرائيل، أو تم القضاء على هذه الحية بدون قيام حرب كبيرة تقلب الموازين أو تحدث خللا كبيراً في الميزان الدولي.

في اعتقادي أن الحل سيكون بطيئا مثل حرب الاستنزاف. ونعلم جميعا أن الإسرائيليين ليسوا فئة واحدة؛ هناك "فئة الأشكيناز"، و"فئة المزارعين"، وهذه الفئة الأخيرة تقف معنا إلى حد ما، فهي الطبقة المستضعفة، حيث قام الأشكيناز بالاستيلاء على أراضي اللاجئين الفلسطينيين. والكيبوتز - كما تعلمون - مسكن النخبة من الجنرالات والضباط الكبار الذين قاموا بالسيطرة على هذه الأراضي، وعندما فشل أصحاب الكيبوتز وتضاعفت ديونهم سُمح لهم ببيع تلك الأراضي، على أن يأخذوا ربع القيمة فقط، ولكن أهالي المدن احتجوا على ذلك؛ كيف يكون للكيبوتز هذه الملايين بعد أن كانوا منغمسين في بحر من الديون تصل إلى خمسة ملايين دولار؟ فإذا كانت تلك الأراضي هي أرض الدولة فهم أيضا من أهالي هذه الدولة، ولهم حق في الحصول على جزء من هذه الأموال. أما "المزارعون" فقالوا: "أنتم أخذتم أراضي الفلسطينيين لكي تمنعوهم من العودة، وقمتم بمقايضتهم بأملاكنا في العراق، أي قايضتم شيئاً لا تملكونه

بشيء آخر لا تملكونه كذلك، فأنتم – الأشكيناز – تريدون أن تلتهموا كل شيء". وهذا الكلام يتبناه شخص يدعى "البروفيسور يهودا شنهان".

إذن هذه التركيبة لا تضم كل الإسرائيليين، ولا يوجد يهودي جاء إلى فلسطين في الخمسينيات هرباً من النازية. حتى هؤلاء الذين هربوا من النازية عام ٤٧ إلى عام ٤٩ لا يزيد عددهم عن ٦٣ ألفا، إذن فهم قوم بلا تاريخ.

وفيما يتعلق بالهلوكوست والنازية، فإنه ربما تحدث تغيرات في هذا المجتمع، ولذلك أعتقد أن السؤال الذي طرحه أحد الحاضرين ويدور حول حق العودة وما إذا كان حقا متبادلا ما بين عودة اللاجئين الفلسطينيين وإعادة الدول العربية ممتلكات الرعايا الإسرائيليين – هو سؤال بريء؛ فمن يطرح مثل هذا السؤال في المحافل الدولية يطرحه على نحو يدل على أنه سؤال ملغوم، فهم يريدون تعطيل قضيتنا وتعويقنا بإدخال موضوع اليهود العرب، ومن ثم يكون على كل لاجئ أن يسد الدين لإسرائيل ليبقى هو في المخيمات. هذا كلام غير منطقي ومرفوض، فلا توجد علاقة بين الحدثين. هناك اختلاف من الناحية التاريخية والجغرافية؛ فمن الجانب التاريخي يلاحظ أن هؤلاء جاءوا بعد طرد الفلسطينيين من ديارهم، وهذا يعني أنه لو لم يطرد الفلسطينيون من ديارهم لما أتى هؤلاء المهاجرون. لدى خرائط للفترة الأولى من تكوين الدولة تثبت أنه لم يكن من الممكن إدخال ٧٥٠ ألف يهودي من البلاد العربية ما لم يطرد الفلسطينيونّ من تلك المناطق. فإذا كان هناك دين على هؤلاء اليهود العرب فعليهم أن يدفعوا التعويض، وإذا كان لهم مطالبات فليذهبوا إلى الدول التي خرجوا منها ويطالبوا باستعادة أملاكهم.

ولذلك فإن كافة المحاولات التي يقوم بها الإسرائيليون بربط هذين الموضوعين هي محاولات باطلة قانوناً، وليس لها أي أساس.

بالنسبة لسؤال سمر الأزهري: "كيف يمكن للعرب أن يساعدوا الفلسطينيين؟ أقول إن المساعدة الأولى هي المساعدة التي يمكن أن يقدمها الشعب العربي، فلا يوجد شيء يزعج الولايات المتحدة إلا هبّة الشعب العربي، حيث يمكن التعرف على الاتجاهات السياسية وما إلى ذلك في الدول الديمقراطية، في حين أن الأمر في الدول العربية يختلف، ومن ثم يصعب التعرف على الاتجاهات في تلك الدول، فقد يقوم أبناؤها بانقلاب مفاجئ، أو بتعبئة الشارع العربي، أو يقومون بإضرابات. لذلك فهم يقولون بسهولة التعامل مع الحكام العرب والتفاهم معهم. ما لا يمكن معرفته هو الشعب العربي، وإنه ليسعدني كثيراً موقف النقابات والفئات الشعبية المختلفة في مصر من هذه القضية.

مقاطعة من صاحبة السؤال:

متابعة لسؤالي الذي طرحته على سيادتك: هناك مثل شهير يقول "طاوع قلبك يتبعك". مادامت الشعوب العربية في حاجة إلى الولايات المتحدة لا سيما في المجال التكنولوجي ومجالات أخرى اقتصادية، وما دامت المعونة الأمريكية تسد رمق كثير من الشعوب العربية، فكيف يتسنى لبعض هذه الشعوب أن تتحدث عن القضية الفلسطينية بمنتهى الحرية كما تقول سيادتك، أو أن تقوم بعمل انقلابات أو أي شيء من هذا القبيل، ورقبتها بيد الولايات المتحدة؟

يستكمل الدكتور سلمان حديثه قائلا:

إذا كانت الشعوب العربية تتوقع دائما المعونة من طرف أقوى منها فستبقى على حالها ولن تتغير، ولكن السؤال هو: هل هناك بديل آخر؟ لنأخذ مثالا أية دولة عربية لديها طاقة بشرية وطاقة مادية واتساع جغرافي ولكنه قليل الفعالية والإنتاجية، حيث يستمر الاعتماد على الولايات المتحدة، ومن ثم يبقى هذا الوضع الخامل. البلاد العربية بها إمكانات كبيرة، أما اللجوء إلى الضعف بوصفه وسيلة وسلاحاً فلن يجدي. يجب أن نخلص أنفسنا من وضع الاستكانة ووضع التلقي، فلدينا من الخير الكثير الذي يأخذونه هم لينتفعوا به.

أما عن السؤال الخاص بتقسيم الفلسطينيين إلى أنواع، وما إذا كان لذلك تأثير في حق العودة أو له علاقة بهذا الحق، فالإجابة بالنفي؛ فإن مفهوم "اللاجئ" في عرف الأمم المتحدة، واضح، ومن ثم فإن من كانت إقامته الاجتماعية في مكان ما في فلسطين وأخرج منها بسبب حرب ٤٨ يعد لاجئا، وأياً ما يكون جواز السفر الخاص به، فهذا لا يغير من حقه في شيء.

الدكتور أحمد يوسف:

والآن نستكمل بعض الأسئلة المكتوبة، ويعقبها أسئلة أخرى يطرحها بعض الحاضرين، لنختم هذا اللقاء بما يتقدم به الدكتور سلمان من إجابات عن تلك التساؤلات.

علي رشدان:

في الحقيقة كنت أظن أن عودة الشعب الفلسطيني إلى أراضيه تعني أراضي الضفة وغزة فقط، ولكن ما تفضل به الدكتور سلمان من شرح وتوضيح كشف لنا عن أن حق العودة لا يتعلق بأراضي الضفة وغزة فقط، ولكنه يتعلق كذلك بأماكن داخل ما يسمى بدولة إسرائيل، وهذا ما لا يعلمه الكثيرون. لذا أرجو التركيز عليه، وتوضيح هذه النقطة في أجهزة الإعلام المختلفة، لكي يعلم العالم أن للفلسطينيين الحق في العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل إسرائيل، وحسب قرارات الأمم المتحدة لعام ٤٨.

جيهان شرف الدين:

دكتور سلمان؛ لماذا لا تعرض هذه الدراسة على جامعة الدول العربية لتتحمل – بوصفها منظمة تمثل العرب – مهمة تطبيقها؟

سمير مجاهد:

البعد الإسلامي في كل من إيران وباكستان، وماليزيا، وبنجلاديش، وإندونيسيا، وغيرها – أقوى في مواجهة الصهيونية، لذا يجب الإفادة من ذلك وعدم إسقاط تلك الدول من حساباتنا.

فتحي حسين:

عنوان هذه المحاضرة "نهاية النكبة"، فهل يعني وضع خطة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم نهاية النكبة، خاصة في ظل وضع الدول

العربية المتردي، تعاون أكثرها مع دولة إسرائيل، أو سعيها إلى التعاون معها؟

محيي الدين سعيد:

كل التقدير لمجهود الدكتور سلمان، ولي ملاحظة أود طرحها عليكم. إن قضية اللاجئين تتطلب منا اهتماماً كبيراً، بل يجب علينا إثارتها في كل دقيقة، ولكن هناك قضية تتطلب إثارتها في كل لحظة، وهي قضية الانتفاضة الفلسطينية، ففي اعتقادي أنه لا حل للقضية الأولى بدون التركيز والاهتمام بالقضية الثانية. إن دعم الانتفاضة أمر ملح وضروري، ورغم ذلك فإننا جميعا مقصرون في هذا الاتجاه، فلا يوجد أدنى تفكير من الشعوب في دعم الانتفاضة، لذا علينا بذل جهد موازٍ لجهد الدكتور سلمان في إثارة قضية دعم الانتفاضة في الذهن العربي.

أمجد جبريل:

أتوجه بالشكر إلى الدكتور سلمان على ما تفضل به من توضيح مختلف جوانب العودة، ولكن لدي تعليق بسيط. في اعتقادي أن القدرة على التفكير المستقبلي على هذا النحو، والأمل في أن يكون هناك فلسطين أخرى – هذا التفكير أهم بكثير من الخطة نفسها. فهي مسألة ترتبط بكيفية التفكير المستقبلي أو كيف نفكر في مستقبل هذا الصراع الصهيوني على مدى ٢٥ أو ٣٠ سنة مقبلة. هل نؤمن بأننا سننتصر يوماً أم لا نعتقد في ذلك؟ وهي مسألة حاسمة؛ فإذا كنا نعتقد في النصر فإنا لمنتصرون إن شاء الله. مسألة أخرى أود طرحها عليكم، وهي التي تتعلق بالرموز، فما قضية اللاجئين إلا

رمزا، مثلها مثل قضية القدس فهي أيضا رمز. وفي قضايا الرموز لابد من الاعتماد على معايير بعيدة المدى، أي الابتعاد عن تقييم ما يحدث للقدس اليوم، فما يتم الآن من بناء مستوطنات وعمل جدار أمني وغير ذلك، لا يجعلنا نحكم على القضية الآن، بل علينا التركيز على ما يحدث للقدس خلال ثلاثين عاماً مقبلة، وأنا على يقين من أننا بعد مضي عشرين عاما، أو ثلاثين عاما على الأكثر سوف نكون في القدس إن شاء الله، ومن ثم فإن علينا أن نحيي مسألة الرموز.

مسألة أخرى: ألمس وجود اتجاه عربي في بعض الأحيان نحو التقليل من أهمية المبادرات الدبلوماسية في السياسة الخارجية، فقد تكون الحركة الدبلوماسية ذات أثر مهم على المدى البعيد. إن مبادرة الأمير عبد الله يجب ألا ينظر إليها على أنها حل بل على أنها قُدّمت بقصد إحراج إسرائيل دبلوماسياً، ونزع الشرعية عن إسرائيل، وإثبات أن إسرائيل لا تريد السلام، وعليك أن تطرح هذا من خلال القنوات الدبلوماسية.

نجوان عبد اللطيف:

أطلب من الدكتور سلمان – عندما يقوم بإرسال هذه الخطة إلى البرلمانات الأوربية ويعرضها في الجهات الأجنبية – أن يصل بها إلى القادة العرب تحديداً، وأن يوضح دراسته المستفيضة في هذا الجانب، خاصة في ظل ما رأيناه من تخاذل القادة العرب خلال الفترة السابقة، فهم أسرى للفكر الإسرائيلي؛ الذي جعلهم يتناولون قضية اللاجئين كأنها قضية تقبل التباحث حولها والمناقشة بصددها، وجعلهم يكررون ما يقوله العدو من أن عودة

خمسة ملايين لاجئ تعني القضاء على دولة إسرائيل، ونحن لا نريد القضاء عليها، ومن ثم يجب أن نتخلى عن هذه الفكرة. إنهم يتحدثون بمنطق العجز وعدم الإيمان بالقضية، بل عدم فهمها، لذا أتمنى توعية قادتنا العرب حتى لا يندفعوا في اتجاه مزيد من التنازلات في القضايا الحيوية، ومما يدل على مدى حاجة القادة العرب إلى التوعية هو إغفال مبادرة الأمير عبد الله أية إشارة إلى قضية اللاجئين.

متحدث لم يذكر اسمه:

أشكر الدكتور سلمان على هذا الجهد العظيم، ولكني كنت أتمنى لو أنه تطرق إلى ما يدار الآن من مخططات لتصفية قضية اللاجئين، بحيث يبقون في دول الشتات أو يلجأون إلى بلاد أخرى.

ما يحدث الآن في فلسطين من مواجهة حقيقية لم يحدث منذ خمسين عاماً أو يزيد بين أصحاب القضية الحقيقيين. وإذا كنت أتفق مع بعض الإخوة في أن العرب جميعهم أصحاب القضية، لأنها قضية عربية إسلامية، فيجب تأكيد أن الفلسطينيين هم أصحاب القضية الحقيقيون الذين يقفون في المواجهة، وهو ما جعل إسرائيل (الكيان الصهيوني المغتصب) في مأزق. ولا أريد أن أذكر شارون فقط، بل الكيان الصهيوني كله، وكذلك الولايات المتحدة برئاسة بوش، فكلهم في مأزق، والأنظمة العربية في مأزق كذلك. وأتفق مع الرأي الذي يطالب بمخاطبة الدوائر العربية السمية وغيرها، ولا يكتفى فحسب بمخاطبة البرلمانات الأوربية أو الكونجرس الأمريكي، لإيقاف المخططات التي تسعى إلى القضاء على قضية اللاجئين نهائياً.

الدكتور غالب:

فيما يتعلق ببعض ما قيل عن موقف الدول العربية – نقلاً عن الصحف – أود توضيح نقطة مهمة وهي أن الدول العربية مازالت تتمسك بموقفها الثابت من قضية اللاجئين، وأعني "حق العودة والتعويض" وفقاً للقرارات الدولية خاصة القرار ١٩٤، ومنذ عام ١٩٦٢م تتحدث الدول العربية عن القضية، وتؤكد على موقفها من تلك القضية، ولا نلمس أي تراجع من الجامعة العربية أو أي من الدول العربية، وأخص بالذكر الأردن، رداً على ما قيل عنها؛ إذ لا نلمس أي تراجع في موقف الأردن، بل على العكس؛ فإننا نجد موقفاً عربياً قوياً لدعم الانتفاضة التي تشكل الأساس لدعم قضية اللاجئين، فإذا لم نكن في وضع يسمح لنا بالحديث عن الحرب، فلنتحدث عن المقاومة والصمود، فدعم الانتفاضة هو دعم للاجئين.

الدكتور سلمان:

في البداية أود أن ألفت الانتباه إلى أن الدول العربية لا تستطيع – أمام تاريخها وشعوبها – أن تتخلى عن حق العودة، ولكن ما يهمنا هو الممارسات الفعلية، فلدينا مثال، هو دولة لبنان، حيث لا يسمح فيها للاجئين بممارسة ٧٣ مهنة، ولا يوجد سبب لمنع اللاجئ من أن يمارس عمله، أما في سوريا فإن اللاجئين يمارسون أعمالهم مثل السوريين، ولكن هذا لا يعني أنهم أسقطوا حق العودة، فلم أر إطلاقاً أي لاجئ تخلى عن حقه في العودة لكونه آمنا على رزقه أو على معيشته، بل على العكس تماماً نجد اللاجئين في الولايات المتحدة يعيشون في مستوى جيد ولديهم جوازات أجنبية، أي أنه

بإمكانهم أن ينسوا فلسطين للأبد، ورغم ذلك نجدهم أكثر فعالية في المجتمعات التي يقيمون فيها، فلا أحد ينسى وطنه، وفي رأيي أن اللاجئين الذي أمن على معيشته هو الأقدر على الدفاع عن حقوقه.

الوضع في الأردن به درجة من الحساسية، فالأردنيون مترددون، غير قادرين على تحديد ما إذا كان وجود الفلسطينيين بينهم يمثل خطراً، أم أنه ميزة، وهل هو مؤثر على الاستقرار في الدولة أم هو ميزة سكانية تعطي للدولة قوة اقتصادية وقوة بشرية. ومن هنا أطالب الجامعة العربية بضرورة التنسيق فيما بينها بخصوص هذا الموضوع. تستطيع الجامعة العربية القيام بدور مهم في ذلك، وأتمنى – خاصة في ظل الوطني الفاضل عمرو موسى – أن تشكل لجنة للاجئين، أو على الأقل لحق العودة، على أن يتم التفاوض – ولو سراً – مع كل دولة عربية، للتعرف على حدودهم وإمكاناتهم في هذا الخصوص، بحيث نضع الثوابت ونتفق على الحد الأدنى، وبعد ذلك يبقى لكل بلد خصوصيته، على ألا يكون ذلك على حساب الثوابت.

بالنسبة للسؤال الخاص بنقل القرار من الفصل السادس إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن بحث القرارات ونقلها من مجلس الأمن إلى الجمعية العمومية يتم تحت شعار united for pcace، وهو أمر ابتكرته الولايات المتحدة في الحرب الكورية عام ٥٠ و١٩٥١م، فإذا صدر قرار في مجلس الأمن، يتم نقله إلى الجمعية العامة تحت شعار V. F. P ، وبطبيعة الحال يجب على الدول أن توافق على أن تعقد الجلسة تحت هذا الشعار. وقد قامت البعثة الفلسطينية في نيويورك باستعمال ذلك على الأقل مرتين

بنجاح كبير، ولكن لا أعرف ما إذا كان هذا يستدعى تنفيذ العقوبات الاقتصادية أو الحصار أم لا.

بالنسبة للسؤال الذي يدور حول نظرية التغير الديموغرافي، أقول إن إسرائيل ترى خطرا كبيرا فى تلك الحقائق الديموغرافية التي قمت بتوضيحها، فهناك مخططات في إسرائيل الآن لمنع هذا الكلام ووقف استمراره بهذا الشكل الذي تصورته (الخريطة الخضراء)، فهم يريدون لها أن تكون حمراء. ومن يقوم بذلك؟ شارون هو الذي سمح ببيع أراضي الكيبوتز بعد أن قالوا إنها ملك الشعب اليهودي في كل مكان ولآخر الزمان. الآن يبيعونها ليهود، حتى لو لم يكونوا من مواطني إسرائيل.

هذا هو شارون الذي اخترع Trans Israel highway number 6 الذي يأتي من الشمال ويستمر إلى الجنوب، فقد اطلعوا على الخريطة وتذكروا أين القرى العربية التي أخذوا منها ٦١ ألف دونم مصادرة حتى الآن، ورغم أن هذا الطريق السريع يوازي طريق الساحل ومن المفترض أن يكون محملا بالخير لهؤلاء العرب فهو لا يتصل بالقرى العربية مباشرة، والقصد منه هو إرهاقهم. لقد صدر منذ ثلاثة أشهر قانون جديد لتطوير النقب على أساس أن كل من يعمل مشروعا في النقب (ويكون يهوديا بطبيعة الحال) يعفى من الضرائب، ويُعطى مساعدة مالية للبناء فيها. في النقب يوجد حوالي خمس وأربعون قرية غير معترف بها، فهي تجمعات سكانية عربية لا تصل إليها مياه، ولا يوجد بها تعليم، أو صحة أو غير ذلك من ضروريات الحياة، وهم يريدون أن ينقلوهم عنوة في أقل من أربعة أيام، وقاموا برش المبيدات السامة

عليهم ليقتلوا محاصيلهم، أي أنهم يريدون منع هذه الصورة التي نتحدث عنها.

فيما يتعلق بضرورة توعية العرب، فأنا أتفق معكم في ذلك، والجوانب التي تتناولها مخططات التصفية هي أسماء خيارات وهمية ليس لها قيمة قانونية أو حقيقية. عملية التوطين ما هي إلا عملية تطهير عرقي، وهي جريمة حرب، والذين يستوطنون في الضفة الغربية يرتكبون جريمة حرب، وطرد اللاجئين من ديارهم جريمة حرب، ومنع عودتهم - مهما كانت أسباب خروجهم - جريمة حرب كذلك.

هذا ما يتطلب منا وعيا كاملا. نحن في حاجة إلى العمل الشعبي، وإنني أطلب من الجامعة العربية مرة أخرى أن تقوم بعمل خطة تنسيقية لتحديد قدرات كل دولة عربية بالنسبة لحق العودة، وإذا كان هناك عجز معين فلا بد من مناقشته، وأرجو أن يكون هناك تنسيق بين الدول العربية في هذا المجال.

الدكتور أحمد يوسف:

عشنا على مدار هذه الساعات الثلاث مع حُلم المشروع، ولكنه حُلم يستند إلى الدراسة العلمية، ومنطق التاريخ المعاصر، وتاريخ حركات التحرر الوطني، ويستند إلى النضال البطولي للشعب الفلسطيني، وإلى وعي أبنائه - جيلاً بعد جيل - بحق العودة، ويستند إلى رجال عظماء من أمثال الدكتور سلمان أبو ستة. باسمكم جميعاً نشكره، وأشكركم على حضور هذا اللقاء.

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية